

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكَشْفُ والتَّيْبِين

لِعَلِّ حَدِيث

« اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ »

والتَّعْقِيبُ عَلَى رسالة « الانتصار »
للشيخ إسماعيل الأنصاري

كَتَبَهُ

علي حَسَن علي عَبْد الحميد
الحَلَبِي الأَثَرِي

دار الهجرة للنشر والتوزيع

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكشف والتبيين

لعل حديث: «اللهم إني أسألك بحق السائلين»
والتعقيب على رسالة «الانتصار» للشيخ إسماعيل الأنصاري

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

جميع الحقوق محفوظة لدار الهجرة
الطبعة الأولى

١٤١٠هـ - ١٩٨٩م

الناشر

دار الهجرة للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الدمام

هاتف : ٨٩٨٣٠٠٤ - ٨٩٥٢٤٩٦

ص . ب : ٢٠٥٩٧ - الثقبه : ٣١٩٥٢

سلسلة الأجزاء الحديثية

رَفَعُ

(٢٢)

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكشف والتبيين

لِعَلِّ حَدِيث

« اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ »

والتعقيب على رسالة « الانتصار » للشيخ إسماعيل الأنصاري

كُتِبَ

علي حسن علي عبد الحميد
الحلبي الأثري

دار الهجرة للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أُسَلِّمُ إِلَيْهِ الْفَرُوسَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمداً لله وحده، وصلاةً وسلاماً على مَنْ لا نبيَّ بعده.
أما بعد:

فهذا هو الجزء الثاني والعشرون من سِلْسِلَتِي العلمية: «الأجزاء الحديثية»، تضمّن تخريجاً موسّعاً لحديثٍ اشتهر ذكرُهُ عند ذوي البدع، المُجيزين للتوسّل بالمخلوقين، والقول الفصل - إن شاء الله - فيه.
ومن خلال أبحاثِ هذا التخرّيج عَقَّبْتُ على رسالةٍ كتبها شيخُ فاضلٍ «اجتهَد» في تصحيح الحديث، وثبّيت أركانه! فتعَقَّبْتُ كلامَهُ؛ مورداً كلامَ أئمةِ السُّنَّةِ، مُطبّقاً قواعدَ الجرح والتعليل، وأصولَ النقد والتعليل.

سائلاً الله - سبحانه - أن يَنْفَعَ بِهِ، وأن يَكْتُبَ لي الأجرَ والثواب، والسدادَ والصواب، إنه الملك الوهاب.

كَتَبَهُ

علي حسن علي عبد الحميد

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المقدمة

وتشتمل على :

— تقديم .

— بين يدي الكتاب .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أَسْكَنَ اللهُ الْفِرْدَوْسَ

تقديم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ؛ نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلِّ ؛ فَلَا
هَادِيَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أما بعد :

فقد وَقَفْتُ على رسالةٍ صغيرةٍ في نحوِ ثلاثينَ صفحةً من القِطْعِ
الصغيرِ، كَتَبَهَا فضيلةُ الشيخِ إسماعيلَ الأنصاريِّ، الباحثُ في دارِ الإفتاءِ
والبحوثِ العلميةِ والإرشادِ بالرياض - وفقه الله سبحانه للخير - سَمَّاها :
«الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بالردِّ على مُجانبَةِ الألبانيِّ
فيه الصواب» ، تعقَّبَ فيها ما وردَ مَنْسُوباً إلى شيخنا العلامةِ الألبانيِّ في
كتاب «ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر» من تضعيفهِ حديثَ :
«اللهم إني أسألك بحقِّ السائلينَ عليك» ، وذلك تنبيهاً منه - حفظه الله -

على ما وَرَدَ في بعض كتب الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب من بعض الأحاديث الضعيفة التي يُورِدُها دون أن يُنبِّه على ضَعْفِها، فكان هذا الحديث مثلاً صالحاً - عنده - على ذلك .

ولَمَّا قرأتُ رسالة «الانتصار» لفضيلة الشيخ الأنصاري - حفظه الله -؛ رأيتُ فيها محاولةً جاهدةً لتقوية هذا الحديث وتثبيتهِ، والنَّقلِ عَنْ بعض مَنْ حَسَنَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ !!

وعندَ تَمْحِيطِ النَّظَرِ فيما كَتَبَهُ الشيخ الأنصاري؛ رأيتُ أَنَّهُ «جانب الصَّواب» في مواضع كثيرةٍ مِنْ رسالَتِهِ؛ مُخَالَفاً قِوَاعِدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَمُغَايِراً طَرَائِقَهُمْ .

ثُمَّ إِنِّي تَلَمَّحْتُ مِنْ رِيسَالَتِهِ - عفا الله عنه - شيئاً آخرَ أَرَادَ «تفهيمَهُ» للقُرَّاءَ، وهو أَنَّ الألبانيَّ «شَنَّعَ» على شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، و«أنتَهَكَ حُرْمَتَهُ» !!

وهذا - وَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - مُخَالَفٌ تَمَامَ المِخَالَفَةِ لِمَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَنْقُولِ مِنْهُ نَفْسِهِ!

ولستُ أدري - وَآيُمُ اللَّهِ - كَيْفَ عَدَّ فضيلَةُ الشيخ الأنصاري بيانَ الْخَطَأِ أو التَّنْبِيهَ عَلَى الْوَهْمِ : «تَشْنِيعاً»، و«انتهاكاً للحُرُمَاتِ»؛ على حَدِّ قَوْلِهِ؟!

ولا أَظُنُّ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مُوَافِقُهُ عَلَى هَذَا الْإِسْتِزَامِ الْخَطِيرِ!!

وَإِذِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ؛ رَأَيْتُ مِنْ وَاجِبِي «الانتصار» لِلْحَقِّ ؛ بَعِيداً عَنْ
 الْعَصْبِيَّةِ ، مُتَرَفِّعاً عَنْ الْغُلُوِّ ، مُتَجَنِّباً الْاِعْتِسَافَ ، وَمُرَافِقاً لَوَجْهِ الصَّوَابِ - إِنْ
 شَاءَ الْمَلِكُ الْوَهَّابِ - ، وَذَلِكَ بِأَنْ أُفْرِدَ هَذَا «الْجُزْءُ» الْعِلْمِيَّ لِتَخْرِيجِ هَذَا
 الْحَدِيثِ ، وَتَحْقِيقِ الْقَوْلِ فِيهِ ، ثُمَّ الْكَشْفِ عَنْ خَوَافِيهِ ؛ مُبَيِّناً - بِاسْتِقْصَاءٍ -
 أَقْوَالَ الْأَثَمَةِ فِي رُوَايَةِ ، كَاشِفاً عَنْ عِلَلِهِ وَأَفَاتِهِ ، ذَاكِراً مَا وَقَعَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ
 الْأَنْصَارِيِّ مِنْ وَهَمٍ أَوْ غَلَطٍ ؛ مِنْ غَيْرِ وَكُسٍ وَلَا شَطَطٍ !

فَإِنْ أَصَبْتُ فِيمَا كَتَبْتُ ؛ فَمِنْ تَمَامِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيَّ ، وَإِنْ أَخْطَأْتُ أَوْ
 تَجَنَّبْتُ ؛ فَمِنْ ضَعْفِي وَتَقْصِيرِي ؛ سَائِلاً اللَّهَ سُبْحَانَهُ الْعَفْوَ ، وَالْمَغْفِرَةَ ،
 وَالسَّدَادَ ، وَالثَّبَاتَ ، وَأَنْ يُؤَفِّقَ - عَزَّ شَأْنُهُ - مَشَايِخَنَا الْأَجَلَاءَ ، وَأَسَاتِذَتَنَا
 الْفُهَمَاءَ لِقَبُولِ الْحَقِّ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، وَأَلَّا تَضِيقَ صُدُورُهُمْ بِالْبَيَانِ
 وَالتَّنْبِيهِ ، أَوْ الْإِيضَاحِ وَالتَّنْوِيهِ ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ ، وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ .
 وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَكَتَبَ

علي حسن علي عبد الحميد

أبو العارث الحلبي الأثري

١ محرم ١٤١٠ هـ / الزرقاء - الأردن



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بين يدي الكتاب

عُقِدَتْ في دولة البحرين بتاريخ ٣ - ٦ / ٦ / ١٤٠٥ هـ ندوةٌ قام عليها مكتب التربية العربي لدُول الخليج ؛ بعنوان : «اتِّجاهات الفكر الإسلامي المعاصر» ، شاركَ فيها ما يزيدُ على الأربعين «مفكراً» ؛ ما بين باحثٍ ، ومُنَاقِشٍ ، تَكَلَّمُوا مِنْ خِلالِ بحوثِهِم ومناقشاتِهِم لكثيرٍ من الاتجاهات والأفكار والدَّعَوَات الإسلامية المعاصرة .

ولم يَشْتَرِكْ في النَّدْوَةِ - فَوَا أَسْفَى الشَّدِيدُ - أَحَدٌ مِنْ دُعَاةِ السَّلَفِيَّةِ أو أبنائها ؛ لِيُبَيِّنَ لِلآخَرِينَ حَقِيقَةَ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الْمُبَارَكَةِ ، الَّتِي يُخْطِئُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَهَمَّهَا ، وَيُسِيءُ عَدَدٌ مِنْهُمْ إِلَيْهَا !!

لَكِنْ . . . اشْتَرَكَ أَحَدُ الدَّكَاتِرَةِ الْأُرْدُنِيِّينَ «غَيْرِ السَّلَفِيِّينَ»^(١) بِبَحْثٍ قَدَّمَهُ عَنْ «السَّلَفِيَّةِ» ؛ عَنَوَانَهُ : «الاتِّجَاهُ السَّلَفِيُّ بَيْنَ التَّأْصِيلِ وَالْمُوَاجَهَةِ» ، أَسَاءَ فِيهِ إِسَاءَاتٌ بِالْغَةِ ، وَوَهَمَ أَوْهَاماً شَنِيعَةً !! مِمَّا دَفَعَنِي مِنْذُ أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ إِلَى تَعْقِبِهِ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ بِرِسَالَةٍ لِي مُفْرَدَةٍ عَنَوَانُهَا : «حَوَاشٍ سَلَفِيَّةٌ

(١) وهو الدكتور راجح الكردي !!

على ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر»، أو «الردُّ المُجدي على الدكتور راجح الكردي»!!

وَمِنْ أَعْجَبِ الْعَجَبِ أَنَّ مُنَاقَشَهُ فِي بَحْثِهِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ هُوَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدٌ سَعِيدٌ رَمَضَانُ الْبُوطِي^(١)؛ مِمَّا زَادَ الطِّينَ بَلَّةً؛ كَمَا يُقَالُ!

وَكُنْتُ قَدْ أُرْسَلْتُ صُورَةً مِنْ كِتَابِي أَنْفِ الذِّكْرِ لِبَعْضِ الْإِخْوَةِ الْقَائِمِينَ عَلَى تِلْكَ «الندوة» فِي مَكْتَبِ التَّرْبِيَةِ الْعَرَبِي لِدَوْلِ الْخَلِيجِ؛ بِنَاءً عَلَى طَلَبِ كَرِيمٍ مِنْ أَخٍ فَاضِلٍ كَبِيرٍ كَرِيمٍ^(٢)؛ حِرْصاً عَلَى التَّعَاوُنِ بَيْنَ دُعَاةِ الْإِسْلَامِ وَحَمَلَةِ الْعِلْمِ، فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً عَلَى حُسْنِ ظَنِّهِ.

وَجَاءَنِي الرَّدُّ مِنْهُمْ بِقَبُولِ كِتَابِي، وَالْوَعْدِ بِنَشْرِهِ، مَعَ إِبْرَادِ بَعْضِ الْمُلَاحِظَاتِ «الْمُحَسَّنَةِ» لِأَسْلُوبِ الْمُنَاقَشَةِ، وَطَرِيقَةِ الرَّدِّ، فَقَبِلْتُ ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَشَكَرْتُ لَهُمْ حُسْنَ تَعَاوُنِهِمْ.

ثُمَّ . . .

أَفَاجَأَ بَعْدَ نَحْوِ سَتَيْنِ مِنْ ذَلِكَ بِطَبْعِ أبحاثِ الندوةِ فِي مَجْلَدٍ كَبِيرٍ فِي نَحْوِ سَبْعِ مِئَةِ صَفْحَةٍ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا وَعَدْنَا بِنَشْرِهِ، لَكِنَّهُمْ أَشَارُوا فِي مَقْدَمَةِ الْكِتَابِ (صَفْحَةُ ١٠) إِلَى كِتَابِي إِشَارَةً تَلْمِيحِيَّةً، حَيْثُ قَالُوا:

«وَقَدْ وَرَدَ لِلْمَكْتَبِ تَعْلِيْقٌ عَلَى بَحْثٍ مِنْ بَحْوثِ النَّدْوَةِ، قَدْ يَنْشُرُهُ

(١) وَلِي مَعَهُ جَوْلَةٌ عِلْمِيَّةٌ أَكْشَفُ فِيهَا تَرْهَاتِهِ وَأَبَاطِيلَهُ الْمَثُورَةَ فِي كِتَابِهِ الْأَخِيرِ «السُّلْفِيَّةُ . . .»! يَسِّرُ اللَّهُ لِي إِتِمَامَ كِتَابِي فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ وَنَشْرَهُ.

(٢) وَهُوَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ سَعْدِ الْحُصَيْنِ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - .

المكتب مع بقیة التعليقات المتوقعة في كتاب مستقل ؛ بعد طباعة وقائع الندوة، وطرحها للقارئ العربي» .

قلت : ولكنهم لم يفعلوا إلى هذه الساعة !!

ومن خلال النظر والاطلاع في بحوث هذه الندوة، رأيت فيها (ص ٢٠٥ - ٢١٦) مقالاً للأخ الفاضل الشيخ محمد عيد عباسي - كان الله له - بعنوان : «الدعوة السلفية وموقفها من الحركات الأخرى»، ثم بعده (ص ٢١٩ - ٢٢٢) ورد تعليق لشيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني على درس تلميذه - حفظهما الله ونفع بهما - .

ولم يكن ذلك المقال - في الحقيقة - إلا درساً علمياً ألقاه أخونا الفاضل الشيخ محمد عيد عباسي - في مجلس عام - بحضرة شيخنا - حفظه المولى وأطال بقاءه - قبل ما يقارب العشرين عاماً في بعض البلاد السورية .

ولقد تضمن درس الشيخ عباسي إثبات أن الدعوة السلفية هي دعوة الإسلام نفسه، وليست دعوة مُرتبطة برجالٍ اشتهروا من دُعائها وأئمتِّها؛ كمِثل شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمهما الله تعالى - .

ثم تناول - بعد - أموراً أخرى ؛ من بينها الأصول الأساسية التي تركّز عليها الدعوة السلفية، فكان من ذلك : «التحذير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة» .

وَمِنْ خِلَالِ تَعْلِيْقِ شَيْخِنَا - حَفْظِهِ اللهُ - عَلَى دَرَسِ تَلْمِيْذِهِ، تَطَرَّقَ لَذِكْرِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ؛ مُثْنِيًّا عَلَيْهِ، مُبَيِّنًا فَضْلَهُ، لَكِنَّهُ نَبَّهَ إِلَى أَنَّهُ يُورَدُ شَيْئًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ فِي كُتُبِهِ؛ دُونَ أَنْ يُبَيِّنَ ضَعْفَهَا. ثُمَّ ضَرَبَ مَثَلًا عَلَى ذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثَ - كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ - .

وَلَقَدْ أَوْهَمَ هَذَا الْإِيرَادُ لِذَلِكَ الدَّرْسِ ضَمْنَ بَحْوثِ «نَدْوَةِ الْإِتِّجَاهَاتِ» أَنَّهُ الْقِيَِّ مِنْ خِلَالِهَا، وَأُعْطِيَ تَحْتَ إِشْرَافِهَا. وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ!!

إِذِ الدَّرْسُ وَالتَّعْلِيْقُ الَّذِي عَلَيْهِ مَأْخُودٌ مِنْ شَرِيْطِ تَسْجِيلِ قَدِيمٍ، نَسَخَهُ بَعْضُ الْقَائِمِينَ عَلَى «النَّدْوَةِ» - أَوْ غَيْرِهِمْ - ثُمَّ أَلْحَقُوهُ بِهَا كَمَا هُوَ دُونَ أَدْنَى تَعْدِيلٍ^(١)؛ ظَانِّينَ أَنَّهُمْ لِلْخَيْرِ فَاعِلُونَ! وَكَمَا يُقَالُ: لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ!

فَلَيْسَ مَا يُلْقَى ارْتِجَالًا مِنْ غَيْرِ تَحْضِيرٍ وَلَا تَمْهِيدٍ؛ كُمَثَلِ مَا يُهَيِّئُ لَهُ، وَيُقَرِّبُ إِلَيْهِ مِنَ الْبَعِيدِ، وَهَذَا جَلِيٌّ لَا يُنْكِرُهُ حَتَّى الْعَنِيدُ!!

إِذَا؛ فَلَيْسَ لِبَحْثِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ عَيْدِ عَبَّاسِي وَتَعْلِيْقِ شَيْخِنَا عَلَيْهِ أَدْنَى صِلَةٍ بـ «نَدْوَةِ الْإِتِّجَاهَاتِ» مِنْ أَيِّ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ^(٢).



(١) وَلَقَدْ وَقَعُوا فِي عُدَّةِ أَخْطَاءٍ مَطْبَعِيَّةٍ وَنَحْوِهَا.

(٢) وَقَدْ أُشِيرَ إِشَارَةً سَرِيعَةً إِلَى ذَلِكَ فِي مَقْدَمَةِ «النَّدْوَةِ»، لَكِنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ إِيهَامٍ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تفصيلُ الطُّرُقِ والروايات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تفصيلُ الطُّرُقِ والروايات

وَرَدَ الْحَدِيثُ عَنْ اثْنَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ :

الأوّل : بلال - رضي الله عنه - :

قال الإمام أبو بكر ابن السُّنِّي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٨٤) :

«حَدَّثَنَا ابْنُ مَنِيعٍ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ

الْجَزَرِيُّ عَنْ الْوَازِعِ بْنِ نَافِعٍ الْعُقَيْلِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ

جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بِلَالٍ مُؤَذِّنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ :

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ ؛ قَالَ :

(بِسْمِ اللَّهِ ، آمَنْتُ بِاللَّهِ ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ،

اللَّهُمَّ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ ، وَبِحَقِّ مَخْرَجِي هَذَا ؛ فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا ، وَلَا

بَطْرًا ، وَلَا رِيَاءً ، وَلَا سُمْعَةً ، خَرَجْتُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ ، وَاتَّقَاءَ سَخَطِكَ ،

أَسْأَلُكَ أَنْ تُعِيدَنِي مِنَ النَّارِ ، وَتُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ) .

ورواه - من طريقه - : الحافظُ ابنُ حجرٍ في «نتائج الأفكار» (١) /

(٢٧٠) ، والدَّارِقُطْنِي في «الأفراد» ، وقال :

«تَفَرَّدَ الْوَازِعُ بِهِ» .

وقد قال الإمام النووي في «الأذكار» (ص ٤٠) :

«حديث ضعيف، أحد روايته الوازع بن نافع العُقَيْلِيّ، وهو مُتَّفَقٌ على ضَعْفِهِ، وَأَنَّهُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ» .

وقال الحافظ ابن حَجَرٍ في «نتائج الأفكار» (١ / ٢٧١) تعليقا عليه :

«والقول فيه أشدُّ من ذلك : قال يحيى بن مَعِينٍ والنسائيُّ : ليس بثقة .

وقال أبو حاتمٍ وجماعةٌ : متروكٌ . وقال الحاكم : روى أحاديثَ موضوعةً .

وقال ابنُ عَدِيٍّ : أحاديثُهُ كُلُّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ» .

ثم قال - رحمه الله - :

«وقد اضْطَرَبَ في هذا الحديث :

وأخرجه أبو نُعَيْمٍ في «اليوم والليلة» من وجهٍ آخر عنه، فقال : عن

سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن بلالٍ .

ولم يُتَابَعِ عليه أيضاً» .

الثاني : أبو سعيدٍ الخُدْرِيُّ - رضي الله عنه - :

وقد رُوِيَ الحديثُ عنه من طريقِ الْفَضِيلِ بنِ مَرْزُوقٍ عن عطيةِ

الْعَوْفِيِّ عنه ، على ثلاثة أوجهٍ (١) :

(١) وقد خَلَطَ بينها دونَ تفريقِ الشيخِ الأنصاري (ص ٩ - ١٤) بسياق وتكرار الأسانيد

والمتون بتمامها !!

الأول: ما رواه ابنُ ماجه في «سُننه» (رقم ٧٧٨) قال:

«حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التُّسْتَرِيِّ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْمُوَفَّقِ أَبُو الْجَهْمِ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ مَمْشَايَ هَذَا، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا، وَلَا بَطَرًا، وَلَا رِيَاءً، وَلَا سُمْعَةً، وَخَرَجْتُ اتِّقَاءَ سُخْطِكَ، وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ، فَاسْأَلُكَ أَنْ تُعِيدَنِي مِنَ النَّارِ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي؛ إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ -؛ أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ)».

ورواه البيهقي في «الدعوات الكبير» (رقم ٦٥) من طريق يحيى بن أبي بكير: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثم ذكره.

ورواه ابنُ الجعد في «مسنده» (رقم ٢١١٩) من طريق يحيى بن أبي بكير به.

ورواه الطبراني في «الدعاء»^(١) (رقم ٤٢١)، وابنُ السُّني في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٨٥)؛ من طريق عبد الله بن صالح العجلي عن فضيل به.

(١) ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١ / ٢٧٣ - ٢٧٤).

كُلُّهُمْ بِالْجَزْمِ مَرْفُوعاً!

الثاني: ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٣ / ٢١)؛ قال:

«حَدَّثَنَا يَزِيدُ: أَخْبَرَنَا فَضِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، فَقُلْتُ لِفُضَيْلٍ: رَفَعَهُ؟ قَالَ: أَحْسِبُ قَدْ رَفَعَهُ؛ قَالَ: (ثم ذكره)».

وقد رواه هكذا ابنُ الجَعْدِ في «مسنده» (رقم ٢١١٨) من طريق يزيد ابن هارون عن فضيل به.

كِلَاهُمَا عَلَى الشَّكِّ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ!!

الثالث: رواه أبو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ فِي «كِتَابِ الصَّلَاةِ» عَنْ فَضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ^(١) عَنْ عَطِيَّةٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ، لَكِنْ لَمْ يَرْفَعَهُ^(٢) . . .

ورواه ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٠ / ٢١١ - ٢١٢) عَنْ وَكِيعٍ عَنْ فَضَيْلٍ بِهِ.

كِلَاهُمَا جَارِزَيْنِ بِالْوَقْفِ!!

فَمَا هُوَ الصَّوَابُ وَالرَّاجِحُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِرَوَايَاتِهِ الثَّلَاثَةِ؟!

قال الإمامُ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (رقم ٢٠٤٨):

«سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ فَضَيْلٍ

(١) وهو شيخه؛ كما في «تهذيب الكمال» (ق ١٠٩٦).

(٢) «نتائج الأفكار» (١ / ٢٧٣).

ابن مَرْزُوقٍ عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

«إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ ، وَبِحَقِّ

مَمْشَايَ . . . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . . . » .

وَرَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ عَنْ فَضِيلٍ عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ؛ مَوْقُوفٌ ؟

قَالَ أَبِي : مَوْقُوفٌ أَشْبَهُهُ .

وَأَشَارَ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (رَقْم ٤٣٨٤) إِلَى رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ

ابنِ صَالِحٍ هَذِهِ ، ثُمَّ قَالَ :

«خَالَفَهُ أَبُو نُعَيْمٍ ؛ رَوَاهُ عَنْ فَضِيلٍ ، فَمَا رَفَعَهُ !

ثُمَّ نَقَلَ كَلِمَةَ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَرْجِيحِ وَقْفِهِ ؛ قَائِلًا :

«قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : وَقَفَهُ أَشْبَهُهُ .

قُلْتُ : وَهَذَا التَّرْجِيحُ الدَّقِيقُ مِنْ هَذَيْنِ الْعَلَمَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ - إِمَامٍ فِي

الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَآخَرَ فِي الْمَتَأَخِّرِينَ - يَدُلُّ عَلَى عُمُقِ نَظَرٍ ، وَعَظِيمِ دِرَايَةٍ ،

وَعُلُوِّ كَعْبٍ فِي عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ .

وَالْوَجْهُ فِي تَرْجِيحِهِمَا هَذَا - كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ - أَنَّ الْإِمَامَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ

الثَّقَتَيْنِ وَكَيْعَ بْنِ الْجَرَّاحِ ، وَفُضَيْلَ بْنِ غَزْوَانَ ؛ مَكَانُهُمَا عَالٍ فِي الثَّبَتِ

وَالْحِفْظِ ، فَلَا يُقَارَنُ بِهِمَا أَمْثَالُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ الْعِجْلِيِّ ، وَالْفَضْلِ بْنِ

الْمَوْفَّقِ ، فَفِيهِمَا كَلَامٌ كَثِيرٌ^(١) .

(١) أَمَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ ، فَلَا يُقَابَلُ وَحْدَهُ بِذَيْنِكَ الثَّقَتَيْنِ ؛ كَمَا لَا يَخْفَى .

إِذَا: لَيْسَ مِنْ شَكٍّ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُمَا، وَالْحَقُّ مَرْكُبُهُمَا.

وَلَا يُقَالُ عَنِ الرَّوَايَةِ الْمَوْقُوفَةِ: «لَهَا حُكْمُ الرَّفْعِ»؛ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الْأَنْصَارِيُّ فِي «الْإِنْتِصَارِ» (ص ١٠)، وَكَرَّرَهُ أَيْضاً (ص ١٩)؛ قَائِلاً:

«وَقَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» بِأَنَّ وَقْفَ هَذَا الْحَدِيثِ أَشْبَهُ: غَيْرُ مُؤَثِّرٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْقُوفَ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، إِذْ لَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهَا تَضَمُّنُهُ!!»

أَقُولُ: لَا يَصْلُحُ هَذَا الْكَلَامُ عِنْدَ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْمَرْوِيَّاتِ، وَالْمُقَارَنَةِ بَيْنَ الرَّوَايَاتِ؛ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمَشْتَغَلِينَ بِهَذَا الْعِلْمِ، فَكَمْ مِنْ رَوَايَةٍ مَرْفُوعَةٍ أُعْلِلَتْ بِالْوَقْفِ^(١) عِنْدَهُمْ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -!!

وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ الَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِ تَحْقِيقِ الْقَوْلِ فِيهَا مِثَالُ تَطْبِيقِيٍّ عَلَى مَا ذَكَرْتُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «النُّكْتِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ»^(٢) (٢) / (٧١٠):

«... فَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ سَلَامَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْعِلَّةِ أَنْ تُجَمَعَ طُرُقُهُ، فَإِنْ اتَّفَقَتْ رَوَاتُهُ، وَاسْتَوَوْا؛ ظَهَرَتْ سَلَامَتُهُ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا؛ أُمُكِّنَ ظُهُورُ الْعِلَّةِ، فَمَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْاِخْتِلَافِ».

(١) وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ تَصْرِيحَ عَطِيَّةٍ بِالتَّحْدِيثِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِيهَا؛ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي «النَّتَائِجِ» (١ / ٢٧٣)، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا لَمْ يُفْعَدْ؛ كَمَا سَيَأْتِي!

(٢) بِتَصَرُّفٍ يَسِيرٍ جَدًّا.

فكيف إذا أنضاف إلى علة الوقف هذه علة أخرى، وهي الاضطراب

في متنه؟!

فقد روى ابن مردويه في «تفسيره»^(١) عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا قضى صلاته:

«اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، فإن للسائلين عليك حقاً، أيما عبد أو أمة من أهل البر والبحر تقبلت دعوتهم، واستجبت دعاءهم؛ أن تشركننا في صالح ما يدعونك به، وأن تعافينا وإياهم، وأن تقبل منا ومنهم، وأن تتجاوز عنا وعنهم؛ بأننا آمنا بما أنزلت، وأتبعنا الرسول، فاكتبنا مع الشاهدين».

وكان يقول:

«لا يتكلم بهذا أحد من خلقه؛ إلا أشركه الله في دعوة أهل برهم وبحرهم، فعمتهم وهو مكانه».

قلت: ويغلب على الظن أنه من طريق العوفي أيضاً^(٢)، إذ راويه هنا أبو سعيد، ولم يعرف المتن عنه إلا من طريقه؛ كما هو صنيع الحفاظ.

فاضطرابه هنا بالمتن بجعل الدعاء عقب الصلاة، ثم إيراد عدة زيادات لم ترد في المتن المشهور؛ يجعل الناقد يجرم بتعليل روايته!

فكيف إذا كان له علل أخرى، وهما العلتان اللتان أشار إليهما شيخنا

(١) كما في «الدر المنثور» (٢ / ٣٦).

(٢) إذ لم أقف على سند.

الألباني - حفظه الله ونفع به - .

وقبل أن أفصل القول في هاتين العلتين، أوردُ شُبْهَةً طَرَحَهَا فُضَيْلَةُ
الشيخ الأنصاري في رسالته (ص ٩)، حيث قال تحت عنوان: «رواية
الأجلاء من حفاظ الحديث وأئمة الحديث الذي أشار إليه الألباني من دون
تنبيه على علته عنده»؛ قال:

«روى أئمة الحديث الأجلاء: أحمد بن حنبل، وابن أبي شيبة،
والطبراني، وابن خزيمة، وابن ماجه، وابن السني، والبيهقي؛ حديث
فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ
في دعاء: (اللهم إني أسألك . . .)».

فذكره، ثم قال:

«رواه كل واحد منهم في مصنفه بذلك السند من دون أن يتعرض
ليبان^(١) العلتين^(٢) اللتين انتَهَكَ الألباني حُرْمَةَ شيخ الإسلام محمد بن
عبد الوهاب لعدم تنبيهه عليهما في كتابه (آداب المشي إلى الصلاة)».

قلت: ومثل هذا الكلام غريب صدوره من مثل فضيلة الشيخ
إسماعيل الأنصاري؛ لما نعرفه عنه من علم، ودراية، ومعرفة، ومع ذلك،
فأقول جواباً على مقولته:

إن العارف بمناهج المحدثين، الدارس لطرائقهم في الرواية؛ يعلم

(١) كذا، وهو مؤمهم جداً، إذ ليست كل الروايات هكذا؛ كما سبق تفصيله وبيانه!!

(٢) وكرر ذلك (ص ١٥).

علماً يقينياً لا يتزعزعُ أنَّ روايتهم بالإسناد للأحاديث التي يوردونها في كتبهم ومؤلفاتهم فيه إبراء لعهدتهم مما قد يكون فيه ضعفٌ منها، أو علةٌ فيها، ومن هنا اشتهرت الكلمة المعروفة بين طلبَةِ الحديث: «مَنْ أَسْنَدَ؛ فَقَدْ أَحَالَ».

لذا؛ فإنَّ ابنَ الصلاحِ لما أوردَ في «مَقْدَمَتِهِ» (ص ٢١٤ - محاسن الاصطلاح) الحديثَ المشهورَ في فضائل القرآن سورةً سورةً - وهو حديثٌ موضوعٌ -؛ قال:

«ولقد أخطأ الواحِدِيُّ المفسِّرُ وَمَنْ ذكرَهُ مِنَ المفسِّرينَ في إيداعِهِ تفاسيرِهِمْ».

تعبُّهُ الحافظُ العراقيُّ في «شرح ألفيته» (١ / ٢٧٢) قائلاً:

«لكنَّ مَنْ أبرَزَ إسناده مِنَ المفسِّرينَ أعْذرُ ممَّنْ حَذَفَ إسناده؛ لأنَّ ذاكِرَ إسناده يُحيلُ ناظرَه على الكَشْفِ عن سَنَدِهِ، وأمَّا مَنْ لم يذكر سَنَدَهُ، وأوردَهُ بصيغةِ الجزم؛ فخطؤه أشدُّ؛ كالزَّمْخَشَرِيِّ».

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «النُّكْت» (٢ / ٨٦٣):

«والاكتفاء بالحوالة على النَّظَرِ في الإسنادِ طريقةٌ معروفةٌ لكثيرٍ من المحدثينَ، وعليها يُحمَلُ ما صَدَرَ مِنْ كثيرٍ منهم من إيرادِ الأحاديثِ الساقطةِ مُعرضينَ عن بيانها صريحاً، وقد وَقَعَ هذا لجماعةٍ من كبار الأئمةِ، وكانَ ذِكْرُ الإسنادِ عندهم من جُمَلَةِ البيانِ».

وهذا الكلامُ العلميُّ المَتِينُ يُبَيِّنُ خطأ اتِّكأِ الشيخِ الأنصاريِّ

- حفظه المولى سُبْحَانَهُ - على مُجَرَّدِ رَوَايَةِ الْأَثْمَةِ لِلْحَدِيثِ بِأَسَانِيدِهِمْ ؛
دُونَ التَّنْبِيهِ عَلَى عِلَلِهَا ، وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ الْكُتُبَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا كُتِبَ رَوَايَةُ ،
وَلَيْسَتْ كُتِبَ نَقْدٌ وَتَعْلِيلٌ ^(١) .

ثُمَّ بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ الْوَاضِحِ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - لَا يَسْعُنِي السَّكُوتُ عَلَى
مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ فِي كَلَامِهِ مِنْ أَنَّ الْأَلْبَانِيَّ «انْتَهَكَ حُرْمَةَ
شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ ؛ لِعَدَمِ تَنْبِيهِهِ عَلَيْهِمَا» ^(٢) .
فَأَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :

يَعَجُّبُ الْبَاحِثُ الْمُنْصِفُ عِنْدَمَا يَقْرَأُ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ مِنْ مِثْلِ هَذَا
الشَّيْخِ الْفَاضِلِ ، إِذِ النَّظَرُ فِي كَلَامِ شَيْخِنَا حَفَظَهُ اللَّهُ - كَمَا نُقِلَ فِي كِتَابِ
«النَّدْوَةِ» - لَا يَرَى فِيهِ أَقَلَّ شَيْءٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُسَمَّى «انْتَهَاكَ حُرْمَةٍ» ، أَوْ نَحْوَهُ !!
بَلْ يَرَى عَكْسَ ذَلِكَ تَمَامًا ؛ مِنْ كَيْلِ الشَّائِءِ الْعَاطِرِ ، وَإِيرَادِ الْمَدَائِحِ الْجَمَّةِ
عَلَيْهِ ، قَبْلَ تَوْجِيهِهِ نَقْدَةً عِلْمِيَّةً أَدِيبِيَّةً إِلَيْهِ :

كَانَ مِمَّا قَالَهُ شَيْخِنَا فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ (ص ٢١٩) :

(١) إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ ؛ تَعْلَمُ الْإِجَابَةُ عَلَى مَا سَأَلَهُ الشَّيْخُ الْأَنْصَارِيُّ (ص ١٥) حَيْثُ
قَالَ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَثْمَةِ الَّذِينَ رَوَوْا الْحَدِيثَ :
«فَهَلْ يَرْمِيهِمُ الْأَلْبَانِيُّ لِذَلِكَ بِمِثْلِ مَا رَمَى بِهِ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ مِنْ عَدَمِ
الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ ؟ !» .

فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ لَازِمٍ لَهُمْ - بِحَمْدِ اللَّهِ - كَمَا سَبَقَ شَرْحُهُ مَفْصَلًا .

(٢) أَيُّ : عَلَى الْعَلْتَيْنِ .

وَقَدْ وَصَفَ الشَّيْخُ الْأَنْصَارِيُّ (ص ١٥) تَعْلِيقَ شَيْخِنَا بِنَقْدِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ الْوَهَّابِ بِأَنَّهُ «شَنِيعٌ» !

« . . . فلا بُدَّ أن نعلمَ أَنَّ الشيخَ محمد بن عبد الوهَّاب - رحمه الله - كان سَلَفِيًّا في العقيدة، وله الفضلُ الأوَّلُ من بعدِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية - رحمهم الله جميعاً - في نشرِ دعوةِ التوحيدِ في العالمِ الإسلامي بصورة عامة، وفي البلادِ النَجْدِيَّةِ بصورة خاصة ».

ثمَّ ذكر الشيخ - حفظه الله - اعتذاراً عمَّا قد بَدَرَ من الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب ؛ من فقهٍ مذهبيٍّ ، أو إيرادٍ لبعضِ الأحاديثِ الضعيفة ؛ بقوله :
« . . . فَلَعَلَّ انكِبَابَهُ^(١) واشتغاله في دعوةِ الناسِ إلى ذلكِ التوحيدِ الخالصِ المصَفَّى من أدرانِ الشُّركِ والوثنيَّةِ لكلِّ التفاصيلِ ؛ هو الذي صَرَفَهُ عن اشتغاله بِإتمامِ الدعوةِ السَّلَفِيَّةِ . . . ».

يُريدُ شيخنا - حفظه الله - محاربةَ التعصُّبِ المذهبي ، والتحذيرِ من الأحاديثِ الضعيفة ، فجزاهُ الله خيراً ما يجزي بهِ عبادهُ الصالحين على ظنِّهِ الحَسَنِ بِأئمةِ الدعوةِ وعُلَمَائِهَا .

ثمَّ بعد أن ذَكَرَ شيخنا ما أشارَ إليه الشيخُ الأنصاريُّ من تضعيفِ حديث : «اللهمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ» ؛ قال :

«وهذا - طبعاً - من بابِ إعطاءِ كُلِّ ذي حَقٍّ حَقَّهُ، ونحنُ بلا شكٍّ لا يسرُّنا أبداً أنْ ينالَ أحدٌ من الشيخِ محمد بن عبد الوهَّاب ؛ كما يفعلُ أعداءُ الدعوةِ وأعداءُ التوحيدِ ، حيثُ يَتَّهِمُونَهُ بِكُلِّ ما اتَّهِمَ بهِ السَّلَفِيُّونَ في كُلِّ بلادِ الدُّنْيَا، ولكنَّ هذا لا يَحْمِلُنَا على الغُلُوِّ في إعطاءِ كُلِّ شخصٍ من

(١) أي : الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب - رحمه الله - .

حَمَلَةَ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ مَا لَيْسَ فِيهِ ، فَيَجِبُ أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَبَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ ، وَنُعْطِيَ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا فَقَدْ قُلْتُ مَا قُلْتُ ، وَإِلَّا ؛ فَشَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ لَهُ مَنْزِلَتُهُ فِي الدَّعْوَةِ عِنْدَنَا بَعْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - .

قُلْتُ : فَهَلْ يُسَمَّى - بَعْدَ هَذَا الثَّنَاءِ وَالسَّيِّحِ وَالتَّقْدِيرِ - نَقْدُ شَيْخِنَا عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ «انتهاكاً» لِحُرْمَتِهِ؟ !
وَمَتَى كَانَ النِّقْدُ الْعِلْمِيُّ «الْبَنَاءُ» انتهاكاً لِلْحُرْمَاتِ؟ !

وَعَلَى فَرَضِ خَطَا شَيْخِنَا فِي نَقْدِهِ ، وَأَنَّ الصَّوَابَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ ! فَهَلْ يَكُونُ التَّنْبِيهُ عَلَى خَطَا مَظْنُونِ انتهاكاً لِلْحُرْمَاتِ؟ !

وَالنَّاظِرُ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَمُؤَلَّفَاتِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ ، يَرَى أَنَّهُمْ كَثِيراً مَا يُخْطِئُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ مَنْ قَبْلَهُ ، أَوْ مَنْ عَاصَرَهُ ؛ مِمَّنْ هُمْ أَرْسَخُ مِنْهُ قَدَمًا ، وَأَوْسَعُ مِنْهُ عِلْمًا ، وَلَمْ يَصِلْنَا عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْمُونُ ذَلِكَ انتهاكاً لِلْحُرْمَاتِ؟ !

«وَالْحُكْمُ نَدْعُهُ لِلْقُرَّاءِ ، فَلَا نُطِيلُ» (١) .



(١) كَمَا قَالَ بَعْضُ الْأَسَاتِذَةِ الْأَفَاضِلِ فِي مَعْرِضِ دِفَاعِهِ عَنِ الشَّيْخِ رَدًّا عَلَى بَعْضِ مَنْ جَحَدَ فَضْلَهُ ، وَأَنْكَرَ عِلْمَهُ .
فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بيان ضعف رجاله

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تمهيد

بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّا مَا فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ وَمَتْنِهِ مِنْ اضْطِرَابٍ وَإِعْلَالٍ ؛ بَقِيَ
أَنْ نَذْكُرَ مَا أَعْلَهُ بِهِ شَيْخُنَا - فِيمَا نَقَلْتُهُ عَنْهُ « نَدْوَةُ الْإِتِّجَاهَاتِ » - ، وَتَعَقُّبُهُ بِهِ
فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ - مِنْ ذِكْرِ ضَعْفِ الْفُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ ، وَعَطِيَّةِ
الْعَوْفِيِّ .

قَالَ شَيْخُنَا - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ طَرَفًا مِنْ سَنَدِ الْحَدِيثِ وَمَتْنِهِ ، وَإِيرَادَ الشَّيْخِ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ لَهُ - :

« . . . دُونَ أَنْ يُنْبَهَ إِلَى ضَعْفِهِ ، مَعَ أَنَّ فِيهِ عِلَّتَيْنِ اثْنَتَيْنِ ، لَوْ وَاحِدَةٌ
مِنْهُمَا اسْتَقَلَّتْ ؛ لَنَهَضْتُ بِتَضْعِيفِ الْحَدِيثِ ، فَكَيْفَ بِالْعِلَّتَيْنِ مَجْتَمِعَتَيْنِ
مَعًا ! » .

مُشِيرًا بِذَلِكَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ رِجَالِ سَنَدِهِ :

١ - فَضِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ .

٢ - عَطِيَّةُ الْعَوْفِيِّ .

ولكي يَتَّضِحَ الْحَقُّ ، وَيَكُونَ «الانتصارُ» له فقط ؛ ليس مِنْ مَحِيدٍ عَنْ
ذِكْرِ مَقَالَاتِ الْعُلَمَاءِ مُفَصَّلَةً فِي هَذَيْنِ الرَّائِيَيْنِ ، وَتَطْبِيقِ قَوَاعِدِ الْجَرْحِ
وَالْتَعْدِيلِ ، مَعَ إِعْمَالِ أُصُولِ النَّقْلِ وَالتَّعْلِيلِ .



تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِي ضَعْفِ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ

قال الإمام عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبلٍ في «العِلَلِ ومعرفة الرجال» (رقم ١٣٠٦):

«سمعتُ أبي ذَكَرَ عَطِيَّةَ العَوْفِيِّ، فقال: هو ضعيفُ الحديثِ.

قال أبي: بَلَّغَنِي أَنَّ عَطِيَّةَ كَانَ يَأْتِي الْكَلْبِيَّ، فيأخذ عنه التفسير، وكان يُكْنِيهِ بِأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد^(١).

وكان هُشَيْمٌ يُضَعِّفُ حَدِيثَ عَطِيَّةَ.

وفي «العِلَلِ» (رقم ٤٥٠٢) أيضاً:

«وكانَ سَفِيانٌ - يعني: الثوري - يُضَعِّفُ حَدِيثَ عَطِيَّةَ».

(١) قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٨٠):

«يعني: يوهَمُ أَنَّهُ الْخُدْرِي!»

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢ / ٢٥٣) في ترجمة الكلبي:

«وهو الذي كُناه عَطِيَّةُ الْعَوْفِيِّ أبا سعيد، وكان يقول: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ؛ يريدُ به

الْكَلْبِيَّ، فيتوَهَّمُونَ أَنَّهُ أَرَادَ أبا سعيدِ الْخُدْرِي!!»

ونقل الإمام البخاري في «التاريخ الصغير» (٢ / ٣٠٢) عن أحمد قوله في بعض مرويات عطية :

«أحاديث الكوفيين هذه مناكير».

ثم قال : «وكان هشيم يتكلم فيه» .
وأقر ذلك كله .

وقال النسائي في «الضعفاء» (رقم ٤٨١) :
«ضعيف» .

وروى العقيلي في «الضعفاء» (رقم ١٣٩٢) عن ابن معين قوله فيه :
«كان عطية العوفي ضعيفاً» .

وروى ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦ / ٣٨٣) عن أبيه قوله فيه :

«ضعيف الحديث، يُكتب حديثه» .

ثم روى عن أبي زرعة قوله :

«كوفي لين» .

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢ / ١٧٦) :

«سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات أبو سعيد؛ جعل يجالس الكلبي، ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي : قال رسول الله بكذا؛ فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له : من حدثك بهذا؟

فيقول: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ . فَيَتَوَهَّمُونَ أَنَّهُ يُرِيدُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْكَلْبِيَّ ، فَلَا يَحِلُّ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ ، وَلَا كِتَابَةُ حَدِيثِهِ ؛ إِلَّا عَلَى جَهَةِ التَّعَجُّبِ !

وقال أبو عُبَيْدٍ الْآجُرِّي فِي «سُؤَالَاتِهِ» (رَقْم ٢٤) عَنْ أَبِي دَاوُدَ :
«لَيْسَ بِالَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ» .

وقال السَّاجِي^(١) :
«لَيْسَ بِحُجَّةٍ» .

وقال الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٤ / ٣٩) :
«عَظِيَّةٌ ضَعِيفٌ» .

وَفِي «الضُّعَفَاءِ» (رَقْم ٤٨٠) لِابْنِ شَاهِينَ^(٢) :
«ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَيَحْيَى» .

(تَنْبِيْهُ) :

وَلَقَدْ نَقَلَ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ شَيْءٌ مِّمَّا قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ التَّوْثِيقُ ، فَقَدْ رَوَى تَلْمِيزُهُ أَبُو خَالِدٍ الدَّقَّاقُ عَنْهُ «مِنْ كَلَامِ أَبِي زَكْرِيَّا» (ص ٢٧) قَوْلَهُ فِيهِ :
«عَظِيَّةٌ الْعَوْفِيُّ ؛ لَيْسَ بِهِ بِأَس» .

(١) كَمَا فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (٧ / ٢٢٦) .

(٢) وَأُورِدَ فِي «ثِقَاتِهِ» (ص ٢٧) أَيْضًا ، وَاقْتَصَرَ الشَّيْخُ الْأَنْصَارِيُّ عَلَيْهِ ؛ قَائِلًا :
«وَلَمْ يَزِدْ ابْنُ شَاهِينَ عَلَى ذَلِكَ» .

يُرِيدُ قَوْلَهُ : «لَا بِأَس بِهِ ؛ قَالَه يَحْيَى» !!

قيل : يُحْتَجُّ به؟

قال : «ليس به بأس»!

وقد فهم الشيخ الأنصاريُّ من ذلك توثيقه؛ كما في رسالته (ص ٢١)، ثم ذَكَرَ اعتمادَ ابنِ شاهين على هذه الكلمة بوضعيه عطية في «ثقاته»، وقد سَبَقَ التنبيه على هذا.

لكنَّ أمراً مهماً غفلَ عنه فضيلةُ الشيخِ الأنصاريِّ، وهو أنَّ قول ابنِ مَعين : «ليس به بأس»، أو: «لا بأس به»، لا يُفهمُ منه - مجرداً - التوثيقُ أو التجريحُ!

إذ غالبُ مَنْ قال فيهم مثل ذلك هم ثقات، لكنَّ الأمرَ ليس على إطلاقه، فقد وَرَدَ عنه قوله: «لا بأس به»، أو: «ليس به بأس» في أناسٍ ضَعْفاء^(١)!!

وانظر أمثلةً على ذلك في «مِيزان الاعتدال» (١ / ٣٤١ و ٤٣٥)، و «الجرح والتعديل» (٣ / ١١)، و «تهذيب التهذيب» (١ / ٩٣). وغيرُها كثيرٌ^(٢).

فهذه قاعدةٌ مهمَّةٌ في اصطلاحات الأئمة والعلماء.

(١) وأما قوله في «تاريخ الدُّوري» (٣ / ٥٠٠): «صالح»، فهذا منه تمرُّضٌ للقول فيه؛ كما صرَّحَ بمثله الحافظ في «الهُدَى» (ص ٤١٧).

(٢) وانظر لزيادة التفصيل في ذلك «كتاب دراسات في الجرح والتعديل» (ص ٢٥٤ - ٢٥٦) للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

وقال ابنُ سعدٍ في «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (٦ / ٣٠٤) :

«وكان ثقةً - إن شاء الله -، وله أحاديثٌ صالحةٌ، ومِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَحْتَجُّ بِهِ»^(١).

ومثُلُ هذا التوثيقِ لَا يُعَارِضُ تَصَافُرَ الْأَثْمَةِ عَلَى تَضْعِيفِهِ؛ كَمَا سَبَقَ تَفْصِيلُهُ، وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ ابْنَ سَعْدٍ «مَادَّتُهُ مِنَ الْوَاقِدِيِّ الْغَالِبِ، وَالْوَاقِدِيُّ لَيْسَ بِمُعْتَمَدٍ»؛ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٤١٧)، وَانْظُرْ (ص ٤٤٣ وَ ٤٤٧) مِنْهُ.

وَفِي رِسَالَتِي «الْقَوْلُ الْمَأْمُونُ...» (ص ١٦) زِيَادَةٌ بَيَانٍ.

وَلَقَدْ أَشَارَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى» (٧ / ٤١٩ وَ ١٠ / ٣٠٩ وَ ١١ / ٨٦) إِلَى ضَعْفِهِ، وَقَالَ فِيهِ مَرَّةً:
«هَالِكٌ»!

وَأُورِدَ عَطِيَّةُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الضَعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» (٢ / ١٨٠)؛ نَاقِلًا كَلِمَاتِ بَعْضِ الْأَثْمَةِ فِي تَوْهِينِهِ، وَأَعْلَلَ بِهِ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (١ / ١١٤، ١٥١ وَ ٢ / ٣٠٥ وَ ٣ / ١٢٩، ١٦٦)، وَغَيْرَهَا كَثِيرًا.

وَضَعَّفَ بِهِ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «زَادَ الْمَعَادَ» (١ / ٤٣٩)؛ وَاصْفَاءً لِحَدِيثِهِ أَنَّهُ فِيهِ: «... عِدَّةٌ بَلَايَا...».

ثم ذكره منها!

(١) وَلَمْ يُورَدْ هَذَا التَّوْثِيقُ الشَّيْخُ الْأَنْصَارِيُّ فِي «الْإِتِّصَارِ»! مَعَ اجْتِهَادِهِ فِي ذَلِكَ!!

ولقد تتابعت كلمات الأئمة على تضعيف عطية وتوهين روايته :
 قال الحافظ ابن حجر في «مراتب المتدلسين» (رقم ١٢٢) :
 «ضعيف الحفظ ، مشهور بالتدليس القبيح» .
 وقال في «تقريب التهذيب» (رقم ٤٦١٦) :
 «صدوق يخطئ كثيراً^(١) ، وكان شيعياً مدلساً» .
 وقال في «فتح الباري» (٩ / ٦٦) :
 «فيه ضعف» .

وقال في «الفتح» (١١ / ٤١٢) أيضاً عن حديث آخر :
 «وفي سنده عطية ، وهو ضعيف» .
 وقال في «الفتح» (١٢ / ٥) أيضاً عن حديث :
 «أخرجه الدارقطني ؛ من طريق عطية ، وهو ضعيف» .
 وضعف في «الفتح» (١٣ / ١٠٢) سنداً فيه عطية أيضاً .
 وفي «التلخيص الحبير» (ص ٢٤١ - طبع الهند) ؛ قال :
 «وفيه عطية بن سعد العوفي ، وهو ضعيف» !

(١) وقد قال ابن حبان في راو كثير الخطأ مثله :
 «لا يعجبني الاحتجاج به إذا وافق الثقات ، فكيف إذا انفرد» .
 نقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» (٢ / ٢٥٨) .
 وانظر «التوسل» (ص ٩٦) لشيخنا ، ففيه زيادة فائدة .

(تنبيه):

هذه النقول كلها صريحة واضحة في إثبات أن الحافظ ابن حجر يُضعف عطية من ثلاثة وجوه:

الأول: كثرة خطئه الناتج من ضعف حفظه.

الثاني: تدليسه القبيح.

الثالث: تشييعه.

ولقد طوى ذكر ذلك كله فضيلة الشيخ الأنصاري في «الانتصار» (ص ١٩ - ٢١) عندما نقل «فقط» كلامه - رحمه الله - في «نتائج الأفكار» (١ / ٢٧١) حيث قال:

«ضعف عطية إنما جاء من قبل التشيع^(١) ومن قبل التدليس، وهو في نفسه صدوق، وقد أخرج له البخاري في «الأدب المفرد»، وأخرج له أبو داود عدة أحاديث ساكتاً عليها، وحسن له الترمذي بعضها من أفراد، [فلا يُظن أنه مثل الوازع]^(٢)».

قلت: وعلى كلمته هذه - رحمه الله - عدة تعليقات:

الأول: قوله: .

«وهو صدوق في نفسه».

فهذا يتعارض مع قوله:

(١) وليس هو - بمفرده - جرحاً مطلقاً؛ كما هو مشروح في محله.

(٢) ما بين المعكوفتين لم يورده الشيخ الأنصاري فيما نقله عنه!

«ضعيف الحفظ»^(١).

وقوله :

«يُخطيء كثيراً»^(١).

وقول أبي زُرعة عنه :

«لِين».

وغير ذلك ممّا سبق نقله .

والصوابُ ضعفه ، لا أنّه صدوقٌ .

والذي يبدو لي - من بابِ حُسْنِ الظَّنِّ - أنّ الحافظ - رحمه الله - قد وهَلَ عن ذلك في «نتائج الأفكار» ، إذ هي «أُمالي» تُملَى غالباً من الحِفظِ !
ومَن ذا لا ينسى ؟ !

ودليلُ ذلك أنّه ضعف حديثاً رواه عطيةٌ نفسه في الكتابِ نفسه (١)
/ (١٥٥) ، وكما في «الفتوحات الربّانيّة» (٣ / ١٦٠) لابن علّان .
الثاني : قوله :

«وقد أخرج له البخاري في «الأدب المفرد» !

فكان ماذا ؟ !

وكم من حديثٍ في «الأدب المفرد» لا يصحُّ إسنادهُ ؛ لضعفِ روايته ،

(١) وهما صفتان متشابهتان ، وحديثٌ صاحبهما مردود ؛ كما قال الحافظ نفسه في «شرح النخبة» ، وانظر «حاشية الشيخ علي القاري عليه» (ص ١٢١ و ١٣٠) .

أو غير ذلك من العلل!

وليس شرطه في «الأدب المفرد» كشرطه المتين في «الصحيح»،
فتنبه! والأمثلة على ذلك كثيرة
الثالث: قوله:

«وأخرج له أبو داود عدة أحاديث ساكتاً عليها» .

ويكفي لردّ قوله هنا ما قاله في «النكت على ابن الصلاح» (١) /
(٤٣٨) عند مناقشته لقضية سكوت أبي داود:

«ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود؛
فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج، ويسكت عنها؛
مثل: ابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وعبد الله بن محمد بن عقيل،
وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح، وغيرهم، فلا
ينبغي للناقد أن يقلّده في السكوت على أحاديثهم، ويتابعه في الاحتجاج
بهم، بل طريقه أن ينظر: هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به، أو هو
غريب، فيتوقف فيه» .

ثم قال:

«... فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت
أبي داود؛ لأن سكوته:

تارة يكون اكتفاء بما تقدّم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس
كتابه .

وتارةً يكونُ لشدةِ وضوحِ ضعفِ ذلك الراوي ، واتِّفاقِ الأئمةِ على طرحِ روايته^(١) .

وتارةً يكونُ من اختلافِ الرواةِ عنه - وهو الأكثرُ - .
ثمَّ قال بعد كلام :

«فالنَّصَابُ عَدَمُ الاعتمادِ على مجردِ سكوتِه ؛ لِمَا وَصَفْنَا أَنَّهُ يَحْتَجُّ بالأحاديثِ الضعيفةِ ، ويُقدِّمُها على القياسِ ؛ إِنْ ثَبَتَ ذلك عنه .
والمُعْتَمِدُ على مجردِ سكوتِه ، لا يرى الاحتجاجَ بذلك ، فكيف يُقلِّدُه فيه ؟» .

ثم طوَّلَ الكلامَ في تقديرِ ذلك وبيانه أتمَّ بيانٍ .
الرابع : قوله :

«وحسَنَ له التَّرمِذِيُّ عدَّةَ أحاديثٍ ؛ بعضها من أفرادِه» .
فالجوابُ أن يُقالَ : لقد نبَّهَ كثيرٌ من العُلَماءِ^(٢) على تساهلِ التَّرمِذِيِّ في التحسينِ ، وفي التصحيحِ أحياناً :
قال الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي في «دراسات في الجرح والتعديل» (ص ٧٦) :

(١) وعطيَّة عند أبي داود من هذا النوع ، إذ نقلَ الأَجْرِي عنه - كما تقدَّم - تضعيفه !

(٢) قال ابنُ دِحْيَةَ في «العَلَمُ المشهور» :

«وكم حَسَنَ الترمذِيُّ في «كتابه» من أحاديثِ موضوعة ، وأسانيدِ واهية . . .» .

نقله عنه وأقرَّه الزيلعيُّ في «نصب الرأية» (٢ / ٢١٨) .

«إِنَّ الْإِمَامَ التِّرْمِذِيَّ - مع جلالته قدره، وإمامته في الحديث - متساهلٌ في تصحيح الأحاديث وتحسينها، وَمَنْ يُطَالِعُ كِتَابَهُ «الجامع»؛ يَقِفُ عَلَى عِدَّةٍ مَوَاضِعَ صَحَّحَ فِيهَا التِّرْمِذِيُّ الْأَحَادِيثَ الضَّعَافَ».

ثُمَّ ذَكَرَ بَعْضُ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ.

وَمِنْ أَقْرَبِ مَا يُذَكَّرُ حَدِيثُ سَمُرَةَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ فِي كُسُوفٍ لَا نَسْمَعُ لَهُ صَوْتًا»؛ فَقَدْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (رَقْم ٥٦٢)، وَصَحَّحَهُ! وَنَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ تَصْحِيحَهُ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (٢ / ٩٢)، لَكِنَّهُ تَعَقَّبَهُ بِإِعْلَالِ ابْنِ حَزْمٍ لَهُ بِجَهَالَةِ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَبَادٍ، وَأَنَّ ابْنَ الْمَدِينِيِّ قَالَ فِيهِ: «مَجْهُولٌ».

ثُمَّ إِنَّ الْإِمَامَ التِّرْمِذِيَّ نَفْسَهُ قَدْ ضَعَّفَ حَدِيثَ: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ» - وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ عَطِيَّةٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ - بِقَوْلِهِ بَعْدَ رِوَايَتِهِ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ»؛ يَعْنِي أَنَّهُ ضَعِيفٌ؛ كَمَا هُوَ اصْطِلَاحُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

الخامس: قوله:

«فَلَا يُظَنَّ أَنَّهُ مِثْلُ الْوَازِعِ!»

فَأَقُولُ: نَعَمْ، لَيْسَ هُوَ مِثْلَهُ، فَالْوَازِعُ ضَعِيفٌ جَدًّا، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ!!

وَالْخِلَاصَةُ: إِنَّ التَّعْلُقَ بِكَلَامِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ»^(١) لِتَقْوِيَةِ الْحَدِيثِ؛ كَمَا فَعَلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ؛ لَيْسَ تَعْلُقًا

(١) ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي (١ / ١١٥) مِنْهُ يورَدُ الْإِسْنَادُ نَفْسَهُ؛ قَائِلًا: «وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ يَحْسَنُهَا

التِّرْمِذِيُّ فِي الْمَتَابَعَاتِ»، وَهَذَا جَلَاءٌ لِلْبَحْثِ بِحَمْدِ اللَّهِ.

علمياً تحقيقياً؛ كما سبق شرحه مُفَصَّلاً.

(تنبيه آخر):

ذكر فضيلة الشيخ الأنصاريّ كلامَ الحافظِ ابنِ حَجَرِ المتقدّم وغيره^(١) (ص ١٧) تحت عنوان: «تقويةُ بعضِ رواياتِ الحديثِ الذي أشارَ إليه الألبانيُّ في تعليقه، والجوابُ عن إعلالهِ بعطيّة، وفُضَيْلِ بنِ مَرْزُوقٍ».

وهذا كلامُ يوهّمُ أنَّ للحديثِ عدّةَ رواياتٍ، وليس ذلك صحيحاً، إذ ليس له إلاّ روايتان^(٢)، لم يُشِرِ الشيخُ الأنصاريُّ إلاّ لواحدةٍ منهما، ومدارُ طُرُقها جميعاً على فُضَيْلِ بنِ مَرْزُوقٍ عن عطية! فافتضى التنبيه.

لنرجع إلى سياقِ كلامِ الأئمةِ والعلماءِ في تضعيفِ عطيةِ العوفي، وتوهينِ روايته:

قال الإمام الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٣ / ٧٩):

«تابعيٌّ شهيرٌ؛ ضعيفٌ».

وقال في «ديوان الضعفاء والمتروكين» (رقم ٢٨٤٣):

«مُجمَعٌ على ضَعْفِهِ».

وقال مثل ذلك في «المُغْنِي في الضُعَفَاء» (رقم ٤١٣٩)^(٣).

(١) كما سيأتي.

(٢) سبق الكلام عليهما.

(٣) وخَلَطَ الدكتور نور الدين عتر في تعليقه على «شرح العلل» (٢ / ٧٩١) بين

عبارة «التقريب» وعبارة «المغني»!

وقال في «سير أعلام النبلاء» (٥ / ٣٢٥):
«ضعيف الحديث».

وقال في «تلخيص المستدرک» (٤ / ٢٢٢):
«واه».

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢ / ١٢٦):
«لا يُحتَجُّ به».

وكرَّره في (٦ / ٣٠) منه.

وقال في (٧ / ٦٦):

«وعطيَّةٌ؛ غيرُ مُحتَجِّ به».

وقال في (٨ / ١٢٦) في حديث:

«نفرد به أبو إسرائيل عن عطية العوفي، وكلاهما لا يُحتَجُّ
بروايتهما»^(١).

ونقل الزيلعي في «نصب الراية» (١ / ٤٠٦) عن الحاكم قوله فيه:
«سَيِّء الحال».

وأعلَّ الزيلعي في «نصب الراية» (٢ / ٢٠٦) حديثاً بضعف عطية.

وعندما أعلَّ ابنُ الجوزي في «التحقيق» حديثاً فيه ابنُ أبي ليلى

(١) ونقل الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ٣٩٧) عنه من «معرفة السنن والآثار»

التعليل بضعف عطية.

وعطية، مقتصراً على ضعف ابن أبي ليلى؛ تعقبه ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» بقوله:

«وعطية؛ أضعف منه»^(١).

وقال عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام»:

«لا يُحتج به، وإن كان الجلة قد رَوَوْا عنه»^(٢).

وقال البوصيري^(٣) في «الزوائد» (ق ٧٢ / أ - مخطوطة حلب):
«متفق على ضعفه».

وضعف به المناوي في «فيض القدير» (٢ / ٣٤١)، والغماري في «فتح الوهاب» (١ / ١٦٣)، وكذا السخاوي في «المقاصد الحسنة» (رقم ٢٣٠)، والسيوطي في «الآلئ» (١ / ١٣).

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٣٩):
«ضعفه غير واحد».

وقال (١٠ / ٣٣١):

«ضعيف، وفيه توثيق لين».

وقال ذهبي العصر العلامة المعلمي اليمني - رحمه الله - في تعليقه

على «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص ٢٢١):

(١) كما في «نصب الراية» (٣ / ١٠٩).

(٢) «المرجع السابق» (٤ / ٥١).

(٣) وسيأتي تضعيفه لهذا الحديث بعينه.

«وَعُطِيَتْ فِيهِ كَلَامٌ كَثِيرٌ، لَخَصَّهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» بِقَوْلِهِ :
«صَدُوقٌ، يُخْطِئُ كَثِيرًا، وَكَانَ شَيْعِيًّا مَدْلُوسًا».

وَذَكَرُوا مِنْ تَدْلِيْسِهِ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ مِنَ الْكَلْبِيِّ - الْكَذَّابِ الْمَشْهُورِ -
أَشْيَاءَ يُرْسِلُهَا الْكَلْبِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَيَذْهَبُ عَطِيَّةً يَرْوِيهَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَاصْطَلَحَ مَعَ نَفْسِهِ أَنَّهُ كَنَّى الْكَلْبِيَّ بِأَبِي سَعِيدٍ ، فَيُظَنُّ النَّاسُ
أَنَّهُ رَوَاهَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ الصَّحَابِيِّ ، وَرَبَّمَا سَمِعَ بَعْضُهُمْ مِنْهُ شَيْئًا
مِنْ ذَلِكَ ، فَيَذْهَبُ يَرْوِيهِ وَيَزِيدُ : «الْخُدْرِيُّ» ؛ بِنَاءً عَلَى ظَنِّهِ .

«وَأُورِدَهُ أَبُو بَكْرُ بْنُ الْمُحِبِّ الْبَغْلَبَكِيُّ فِي (الضُّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ)»^(١) .
وَهَكَذَا . . . غَيْرُهُمْ كَثِيرٌ وَكَثِيرٌ . . .

وَأِنَّمَا أَطْلُتُ فِي ذِكْرِ مَقَالَاتِ الْأَثَمَةِ وَالْعُلَمَاءِ^(٢) فِي تَضْعِيفِ عَطِيَّةٍ
وَتَوْهِينِ رَوَايَتِهِ ؛ دَفْعًا لِمَا قَدْ يُظَنُّ فَيَمْنُ ضَعْفَ حَدِيثِ عَطِيَّةٍ ؛ أَنَّهُ مُتَشَدِّدٌ ، أَوْ
مُتَعَنِّتٌ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ !! وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ يَذْكُرْ جُلَّ
هَذِهِ التَّقْوِيلِ ؛ مُقْتَصِرًا عَلَى قَلِيلٍ مِنْهَا !

وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - وَلِيُّ التَّوْفِيقِ ، وَهُوَ - عَزَّ شَأْنُهُ - الْهَادِي لِأَقْوَمِ طَرِيقٍ .
(تَنْبِيْهِه) :

أُورِدَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ فِي رِسَالَتِهِ «الْإِنْتِصَارُ» (ص ٢٠ - ٢١)

(١) قَالَهُ شَيْخُنَا فِي «التَّوَسُّلِ» ؛ أَنْوَاعُهُ وَأَحْكَامُهُ» (ص ٩٤) .

(٢) وَقَدْ زَادَ عَدَدُهُمْ عَلَى الثَّلَاثِينَ إِمَامًا وَمُحَدِّثًا وَحَافِظًا ؛ كُلُّهُمْ ضَعَفُوا عَطِيَّةً ، وَأَعْلَوْا
رَوَايَاتِهِ ، فَهَلَّا أَقْنَعَ ذَلِكَ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ ؟

قَصَّةَ عَطِيَّةِ العَوْفِيِّ ، وتكنيته للكلبيِّ بأبي سعيدٍ ، ثم قال :

« لا يَرُدُّ عليه ذلك ؛ لِما بَيَّنَّهُ ابنُ رَجَبٍ ؛ حيث قال (١) :

«الكلبيُّ ؛ لا يُعْتَمَدُ ما يرويه ، وإنَّ صَحَّتْ هُذه الحِكايةُ عن عَطِيَّةٍ ؛
فإنَّما تقتضي التَّوقُّفَ فيما يَحْكِيهِ عَطِيَّةٌ عن أبي سعيدٍ من التفسيرِ خاصَّةً» .

فأمَّا الأحاديثُ المرفوعةُ التي يرويها عن أبي سعيدٍ ؛ فإنَّما يُريدُ أبا
سعيدٍ الخُذْرِيَّ ، ويُصرِّحُ في بعضها بنسبته .

قلتُ : وهذا كلامٌ بحاجةٍ إلى تأمُّلٍ ، إذ التفريقُ بينَ مروياتِ التفسيرِ
والأحاديثِ المرفوعةِ ليسَ تفريقاً علمياً فيما يظهرُ لي ، فما المانعُ أنْ تكونَ
بعضُ هُذه المرفوعاتِ واردةً في مروياتِ التفسيرِ ، ولا يوجدُ حدُّ فاصِلٍ يُميِّزُ
بينَ النوعينِ ، فيبقى الكلامُ على إطلاقهِ دونَ تقييدٍ له بشيءٍ ؛ بلا دليلٍ
صريحٍ صحيحٍ .

أمَّا أنَّ الكلبيَّ لا يُعْتَمَدُ على ما يرويه ؛ فهذا صحيحٌ ، لكن . . . ليس
له شأنٌ هُنا ، إذ إنَّ العُلَماءَ الذينَ ذَكَروهُ بهذا النوعِ مِنَ التَّدليسِ القَبِيحِ لم
يَعْتَمِدُوا فقط على قولِ الكلبيِّ عن عَطِيَّةٍ ، وتَكنيته له ، وإنَّما اعْتَمَدُوا ذلكَ
بناءً على سَبَرِهِم مروياتِهِ ، وتنقيدِهِم لرواياتِهِ .

لهذا كُلُّهُ ؛ فإنَّ ابنَ رَجَبٍ - رحمه الله - قد اعْتَمَدَ ضَعْفَ عَطِيَّةِ
العَوْفِيِّ في «شرح العَلَلِ» (٢ / ٧٩١) نَفْسِهِ ، حيثُ عدَّ عَطِيَّةَ العَوْفِيِّ
وأولادَهُ من البيوتِ الضُّعفاءِ ، فكان ممَّا قاله :

(١) في «شرح العَلَلِ» (٢ / ٦٩٠ - ٦٩١) .

«وَأَمَّا عَطِيَّةٌ ؛ فَضَعَّفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ!»!

وليس بخافٍ أَنَّ أشهرَ ما ضُعِّفَ بِهِ عَطِيَّةٌ هو التَّدْلِيْسُ .

فَرَجَعَ الْقَوْلُ إِلَى ثُبُوتِ التَّدْلِيْسِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مِنْ أَقْبَحِ أَنْوَاعِ
التَّدْلِيْسِ ، الْمَعْرُوفِ بِتَّدْلِيْسِ الشُّيُوخِ ، وَهُوَ نَوْعٌ مُحَرَّمٌ ؛ كَمَا شَرَحَهُ
الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٥٩) .

لِذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - كَمَا تَقَدَّمَ - :

«تَدْلِيْسُهُ قَبِيْحٌ» .

وَلَا يُفِيدُهُ تَصْرِيْحُهُ بِالسَّمَاعِ ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ»

(١ / ٢٧٣) ، إِذْ :

«التَّصْرِيْحُ بِالسَّمَاعِ إِنَّمَا يُفِيدُ إِذَا كَانَ التَّدْلِيْسُ مِنَ النُّوعِ الْأَوَّلِ
[وَهُوَ تَدْلِيْسُ الْإِسْنَادِ] ، وَتَدْلِيْسُ عَطِيَّةٍ مِنَ النُّوعِ الْآخَرِ الْقَبِيْحِ [وَهُوَ تَدْلِيْسُ
الشُّيُوخِ] ، فَلَا يُفِيدُ فِيهِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَيْضاً قَالَ : «حَدَّثَنِي أَبُو
سَعِيدٍ»^(١) ، فَهَذَا هُوَ عَيْنُ التَّدْلِيْسِ الْقَبِيْحِ» .

كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا - مَتَّعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ - فِي «التَّوَسُّلِ» (ص ٩٦) .

وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

□□□□□

(١) فَلَمْ يَنْسِبْهُ !

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أَسْلَمَ النَّبِيُّ الْفَرْدَوَسَ

تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِي ضَعْفِ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ

وَرَدَ تَوْثِيقُهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ:
ابْنُ مَعِينٍ .

كما في «تاريخ عثمان بن سعيد^(١) الدَّارِمِي» (ص ٢٧)، و«تاريخ
العبَّاس الدُّورِي» (٣ / ٧٨٣) .

ولكنْ وَرَدَ عَنْهُ بِرَوَايَةِ ابْنِ مُحَرَّزٍ فِي «مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (١ / ٧٩) قَوْلُهُ
فِيهِ :

«صَوَّلِحُ»^(٢)!

وهَذَا تَلْيِينٌ لِلْقَوْلِ فِيهِ ، وَتَمْرِيضٌ ؛ كَمَا سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى مِثْلِهِ .
وَلَعَلَّهُ مِنْ أَجْلِ هَذَا نَقَلَ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ قَوْلَهُ فِيهِ :

(١) وَقَعَ فِي رِسَالَةِ «الْإِنْصَارِ» (ص ٢١) : سَعْدٌ ، وَلَعَلَّهَا مِنْ خَطَأِ الطَّبَعِ ، وَمِثْلُهَا مَا

فِي (ص ١١) : «وَقَالَ ابْنُ يَحْيَى بْنِ ضَوْرِيْسٍ» ! وَالصَّوَابُ : ضُرَيْسٌ !!

(٢) وَلَمْ يُورَدْ هَذَا النِّقْلُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْإِنْصَارِيِّ !

«ضعيف»^(١).

وكذا وثَّقه العَجَلِيُّ .

وقال ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٦ / ٢٠٤٥) :

«وإِنَّهُ ضَعِيفٌ أَحَادِيثُ حَسَانٌ ، وَأَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ» .

ووثَّقه أيضاً الثوريُّ ، وابنُ عُيَيْنَةَ^(٢) .

وقال أحمد :

«لا أعلم إلا خيراً»^(٣) .

هذه مقالاتٌ موثَّقيه .

لكن وَرَدَ فِيهِ جَرَحٌ مُفَسَّرٌ ، والقاعدةُ عندُ العلماء : تقديمُ الجرحِ

المُفَسَّرِ على التَّعْدِيلِ :

قال مَسْعُودُ السَّجَزِيُّ في «سُؤالاتِهِ لِلْحَاكِمِ» (رقم ٨٥) :

«وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : فَضِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ ؛ لَيْسَ مِنْ شَرَطِ الصَّحِيحِ ، فَعِيبٌ

على مسلمٍ بِإِخْرَاجِهِ فِي (الصَّحِيحِ)»^(٣) .

(١) «المجروحون» (٢ / ٢٠٩) ، ولم ينقله - أيضاً - فضيلة الشيخ الأنصاري !

(٢) كما في «تهذيب التهذيب» (٨ / ٢٩٩) ، ولم يذكر هذه النُّقُولُ الشيخُ الأنصاريُّ

في معرض توثيقه لَفُضِيلٍ !

(٣) وقد وهم الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» (٢ / ق

٣٥١) ، إذ نفى أن يكون له روايةٌ في الكتب الستة !!

وانظر «رجال صحيح مسلم» (رقم ١٣٤٠) لابن مَنجَوِيَه ، و«تهذيب التهذيب» (٨

/ ٢٩٨) .

فقد روى ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٧ / ٧٥) عن أبيه قوله: «صدوق، صالح الحديث، يهَمُّ كثيراً، يُكْتَبُ حديثُهُ».

قال ابنُ أبي حاتمٍ:

«قلتُ: يُحْتَجُّ بِهِ. قال: لا».

وأوردهُ ابنُ حبانٍ في «الثقات» (٧ / ٦١)، وقال:

«وكان مِمَّنْ يُخْطِئُ».

وذكره - أيضاً - في «المجروحين» (٢ / ٢٠٩)؛ قائلاً:

«مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا، كَانَ مِمَّنْ يَخْطِئُ عَلَى الثَّقَاتِ، وَيُرْوَى عَنْ عَطِيَّةِ الْمَوْضُوعَاتِ، وَعَنِ الثَّقَاتِ الْأَشْيَاءِ الْمُسْتَقِيمَةِ، فَاشْتَبَهَ أَمْرُهُ، وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ كُلَّ مَا رَوَى عَنْ عَطِيَّةٍ مِنَ الْمَنَاكِيرِ؛ يُلْزَقُ ذَلِكَ كُلُّهُ بِعَطِيَّةٍ، وَبِرَأْفَةٍ فَضِيلُ مِنْهَا، وَفِيمَا وَافَقَ الثَّقَاتِ مِنَ الرِّوَايَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ؛ يَكُونُ مُحْتَجًّا بِهِ، وَفِيمَا انْفَرَدَ عَلَى الثَّقَاتِ مَا لَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ؛ يُتَنَكَّبُ عَنْهَا فِي الْاِحْتِجَاجِ بِهَا».

وقال النسائي:

«ضَعِيفٌ»^(١).

وقال الذهبيُّ في «ديوان الضعفاء والمتروكين» (رقم ٣٣٩١):

«ضَعَفَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ»^(٢).

(١) «تهذيب التهذيب» (٨ / ٢٩٩).

(٢) ثم نقل كلمة الحاكم فيه.

ولقد وهَمَ الذهبي هنا، فترجمَ له مرتين متتاليتين؛ مفرقاً بينهما!!

ومثله أيضاً في «المُغني في الضُّعفاء» (رقم ٤٩٦١) (١).

لكنه خالف ذلك في «السَّير» (٧ / ٣٤٢)؛ قائلاً:

«ما ذكره في الضُّعفاء البخاريُّ، ولا العَقيليُّ، ولا الدُّولابيُّ».

قلتُ: فكان ماذا؟!

ثم قال:

«وحديثه في عِدَادِ الحَسَن - إن شاء الله -، وهو شيعيٌّ».

قلتُ: إذا توبع، وإلاَّ فهو إلى الضَّعْفِ أقرب، والجرحُ المفسَّرُ مُقَدَّمٌ

على التعديلِ.

لذا قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (رقم ٥٤٣٧):

«صدوقٌ يهَمُّ».

وهي المرتبة الخامسة من مراتب الجرحِ والتعديلِ عنده، وهي

مستلزمة للضعفِ في أغلب الأحوالِ.

لذا غمز به في «فتح الباري» (٩ / ٥١٨ - ٥١٩)؛ مُشيراً إلى أقوالِ

مُضعِّفيه!!

وأورده ابنُ الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٢٧٢٦)؛ ناقلاً

قولَ ابنِ أبي حاتم، وابنِ حبان، واضطرابِ ابنِ معينٍ فيه، وأعلَّ به

(١) وصنَعَ كما صنع في «الديوان»؛ لكنه صَوَّب ذلك بقوله في آخر الترجمة:

«هو الأوَّل»!

في «الموضوعات» (١ / ٣٥٦)!

وأشارَ إلى ضَعْفِهِ عثمانُ بنُ سعيدِ الدارميِّ في «تاريخه» (رقم ٦٩٨).

وأودَعَهُ ابنُ شاهين في «الضُّعفاء» (رقم ٥٠٧)؛ ناقلاً تضعيفَ ابنِ معينٍ له^(١).



(١) لكنَّ المحقِّقَ الفاضلَ الشيخَ عبدالرحيمَ القشقرى تعقُّبه بأنَّ «ابنَ معينٍ لم يُضَعِّفه، بل الذي ضَعَّفَهُ عثمانُ الدارميِّ راوي كتاب «التاريخ» عن ابنِ معين». ثم قال:

«ولعلَّ الأمرَ اختَلَطَ على ابنِ شاهين».

قلتُ: لا! بل نَقَلَ عنه أحمدُ بنُ زهيرٍ تضعيفَه؛ كما سبق نقلُه من «المجروحين». والله الموفِّق.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

ذِكْرُ بَعْضِ مَنْ ضَعَّفَ الْحَدِيثَ

مِنَ الْأَثَمَةِ وَالْعُلَمَاءِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

ذِكْرُ بَعْضِ مَنْ ضَعَّفَ الْحَدِيثَ مِنَ الْأَثَمَةِ وَالْعُلَمَاءِ

سَبَقَ - بالتفصيل - ذِكْرُ مَا أُعْلِيَ بِهِ الْحَدِيثُ ؛ مِنْ وَقْفٍ ، وَاضْطِرَابٍ ،
وَضَعْفٍ لِرَاوِيَيْهِ ، وَهُمَا اللَّذَانِ تَدَوَّرُ عَلَيْهِمَا طُرُقُهُ كُلُّهُمَا .

ولزيادة الاطمئنان أسوقُ كلامَ مُضَعِّفِيهِ مِنَ الْأَثَمَةِ وَالْعُلَمَاءِ :

١ - الإمام النوويُّ في «الأذكار» (ص ٤٠) :

قال بعد إirاده :

«وعطيَّةٌ ؛ ضعيفٌ» .

٢ - شيخ الإسلام ابن تيمية في «قاعدة جلييلة في التوسُّل والوسيلة»

(١ / ٢٨٨ - مجموع الفتاوى) :

قال بعد إirاده :

«وهذا الحديث من رواية عطية العوفي عن أبي سعيد ، وهو ضعيفٌ

بإجماع أهل العلم ، وقد روي من طريق آخر ، وهو ضعيفٌ^(١) أيضاً» .

(١) هو أشدُّ من ذلك .

وقال في «الرَّد على البَكْرِيِّ» (ص ٤١):

«في إسناده عطية العوفي، وفيه ضعف».

٣ - وصدره المنذري في «الترغيب والترهيب» (١ / ٢١٥) بصيغة

التمريض؛ قائلاً:

«ووري عن . . . (ثم ذكره)».

وهذا منه إعلال قوي لروايته، حيث قال في ديباجة «ترغيه» (١ /

٣٧) - عند ذكره منهاج كتابه ومراتب الأحاديث الواردة فيه - ما نصه:

« . . . وإذا كان في الإسناد من قيل فيه: كذاب، أو: وضاع، أو:

مُتهم، أو: مُجمع على تركه أو ضعفه، أو: ذاهب الحديث، أو: هالك،

أو: ساقط، أو: ليس بشيء، أو: ضعيف جداً. أو: ضعيف فقط، أو: لم

أَر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين؛ صدْرته بلفظ: روي،

ولا أذكرُ ذلك الراوي، ولا ما قيل فيه ألبتة، فيكون للإسناد الضعيف

دالتان:

أ - تصديره بلفظة: «روي».

ب - وإهمال الكلام عليه في آخره» ا. هـ.

قلت: وكِلتا الدَّالَتَيْنِ مُنْطَبِقَةٌ على هذا الحديث هنا.

ثمَّ أوردته في (٢ / ٤٥٩) منه، وعقب عليه بقوله:

«رواه ابن ماجه بإسناد فيه مقال، وحسنه شيخنا الحافظ أبو الحسن^(١)

(١) هو المقدسي؛ علي بن المُفَضَّل، توفي سنة (٦١١ هـ)، ترجمه تلميذه =

- رَحِمَهُ اللَّهُ - .

وهذا من إنصافه - رحمه الله - يُخَالِفُ شَيْخَهُ، وَيَتَأَدَّبُ فِي نَقْدِ
كَلَامِهِ^(١) وَنَقْلِهِ .

٤ - وقال البوصيري في «مِصْبَاحِ الزُّجَاجَةِ» (١ / ١٦٦) :

«هَذَا إِسْنَادٌ مُسَلَّسٌ بِالضُّعْفَاءِ : عَطِيَّةٌ ؛ هُوَ الْعَوْفِيُّ ، وَفُضِّلَ بِنِ
مَرْزُوقٍ ، وَالْفَضْلُ بْنُ الْمُوَفَّقِ ؛ كُلُّهُمُ ضُّعْفَاءٌ ، لَكِنْ رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي
«صَحِيحِهِ» مِنْ طَرِيقِ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ ؛ فَهُوَ صَحِيحٌ عِنْدَهُ» .

(تَبْيِيهُ) :

قال فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصاري في «الانتصار» (ص ٢٥ -

: ٢٦) :

« . . . وَقَدْ فَاتَ الْأَلْبَانِيُّ أَنْ يَجْعَلَ ضَعْفَهُ بِثَلَاثِ عِلَلٍ ؛ تَبَعًا لِلشَّهَابِ

أحمد بن أبي بكر البوصيري في (زوائد ابن ماجه)» .

. . . فنقل كلامه ، ثم قال :

«وَلَعَلَّ عَدَمَ تَعَرُّضِ الْأَلْبَانِيِّ لِلْعَلَّةِ الثَّالِثَةِ عِنْدَ الْبُوصَيْرِيِّ - وَهِيَ

الْفَضْلُ بْنُ الْمُوَفَّقِ - ؛ لِئَلَّا يَتَصَادَمَ مَعَ قَوْلِ الْبُوصَيْرِيِّ بَعْدَ ذَلِكَ :

(لَكِنْ رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ طَرِيقِ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ ؛

= الْمُنْذِرِيُّ فِي «التَّكْمِلَةِ لَوْيَاتِ النَّقْلَةِ» (٢ / ٣٠٦) .

(١) وقد اقتصر فضيلة الشيخ الأنصاري (ص ٢٤) على نقل الموضع الثاني من

«الترغيب» دون الأول !!

فهو صحيحٌ عنده)!!

قلت: لم يَذْكُرِ الألبانيُّ العِلَّةَ الثالثةَ؛ لأنَّ الفضلَ بنَ المُوفِّقِ قد تُوَبِّعَ مِنْ جماعَةٍ؛ كما سَبَقَ في تفصيلِ الطُّرُقِ والرواياتِ.

أمَّا قولُ الشيخِ الأنصاريِّ: «ولعلَّ عَدَمَ تعرُّضِ الألبانيِّ . . .» إلخ؛ فهو قولٌ احتماليٌّ بعيدٌ، فنقولُ له:

اجْعَلْ (لَعَلَّ) عند ذاك الكَوَكِبَ؛ كما يُقالُ.

فشيخنا - فسَحَ اللهُ مُدَّتَه - مِنْ أَعْرَفِ الناسِ بـ «صحيح ابن خُزَيْمَةَ»، ومنهج مؤلِّفه - رحمه الله -، وموارد الضعْفِ الواردةِ عليه، وغير ذلك ممَّا سَطَّرَ الكثيرُ منه في تعليقاته عليه^(١).

ولقد عَقَّبَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «النُّكْتِ» (١ / ٢٩٠) على قولِ ابنِ الصَّلَاحِ بالاكْتِفَاءِ لمَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ بِكَوْنِهِ موجوداً في «صحيح ابن خُزَيْمَةَ» وأمثالِه، فقال:

«وفي كُلِّ ذلكِ نَظَرٌ».

ثم قالَ بعد كلامٍ:

« . . . فإذا تَقَرَّرَ ذلكُ؛ عَرَفْتَ أَنَّ حُكْمَ الأحاديثِ التي في كتابِ ابنِ خُزَيْمَةَ وابنِ حِبَّانَ: صلاحِيَّةُ الاحتجاجِ بها؛ لكونها دائرةً بينَ الصحيحِ

(١) فقد طَلَبَ مِنْهُ مُحَقِّقُهُ الفاضلُ الشيخُ محمدُ مصطفى الأعظمي مراجعةَ عَمَلِهِ، وَكَتَبَ ما يراه مناسباً من نقدِ الأحاديثِ تصحيحاً وتضعيفاً.

و«لا يعرفُ الفضلُ لأهلِ الفضلِ إلا ذُوو الفضلِ»؛ كما يُحكى!

والحسن، ما لم يَظْهَرْ فِي بَعْضِهَا عِلَّةٌ قَادِحَةٌ.

وكان - رحمه الله - قد قَالَ - قَبْلُ - (١ / ٢٧٠):

«فَكَمْ فِي كِتَابِ ابْنِ خُزَيْمَةَ مِنْ حَدِيثٍ مُحْكومٍ مِنْهُ بِصَحَّتِهِ، وَهُوَ لَا يَرْتَقِي عَنْ رُتْبَةِ الْحَسَنِ».

وَأَيُّ عِلَلٍ أَظْهَرَ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي أُعْلِنَتْ بِهَا هَذِهِ الرِّوَايَةُ الَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِ الْإِنْتِهَاءِ مِنْ تَحْقِيقِ الْقَوْلِ فِيهَا حَمْدًا لِلَّهِ.

٥ - وَقَالَ الْعَلَّامَةُ صِدِّيقُ حَسَنِ خَانَ فِي كِتَابِهِ «نُزُلُ الْأَبْرَارِ» (ص

٧١):

«وإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ».

٦ - وَلَقَدْ ضَعَّفَ الْحَدِيثَ أَيْضًا شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ

- رحمه الله - فِي «تَلْخِيسِ تَلْخِيسِ الْإِسْتِغَاثَةِ»؛ مُعَلِّلاً إِيَّاهُ بِعُطْيَةِ الْعَوْفِيِّ^(١).

٧ - وَضَعَّفَ الْحَدِيثَ أَيْضًا؛ ذَاكِرًا عَلَّتِيَّهَ؛ فَضَيْلَ بْنِ مَرْزُوقٍ، وَعُطْيَةَ

الْعَوْفِيِّ: فَضِيلَةُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى النَّجْمِيِّ فِي كِتَابِهِ: «أَوْضَحُ الْإِشَارَةِ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَجَازَ الْمَمْنُوعَ مِنَ الزِّيَارَةِ» (ص ٢٨٦):

(١) كَمَا نَقَلَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ (ص ١٥).

وَهَذَا النَّصُّ - وَحْدَهُ - كَافٍ لِنَقْضِ رِسَالَةِ «الْإِنْتِصَارِ» مِنْ جُذُورِهَا، إِذْ هُوَ - عَفَا اللَّهُ

عَنْهُ - يُدَافِعُ عَنْ شَيْءٍ لَا يَقُولُ بِهِ الْمُدَافِعُ عَنْهُ، فَتَأَمَّلْ!

أَمَّا أَنَّهُ أَعْلَهُ بَعْلَةٌ أَوْ عَلَّتَيْنِ؛ فَهَذَا خِلَافٌ صَوْرِيٌّ؛ كَمَا سَيَأْتِي.

وهو كتابٌ جَيِّدٌ، نَشَرَتْهُ الرِّئَاسَةُ الْعَامَّةُ لِإِدَارَاتِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ
وَالْإِفْتَاءِ وَالِدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ^(١) سَنَةَ (١٤٠٥ هـ)، فَجَزَاهُمْ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

٨ - وَمِنْ أَعْجَبَ مَنْ وَقَفْتُ عَلَيْهِ مُضَعِّفًا الْحَدِيثَ، وَمُفْصَّلًا بِإِيرَادِ
عَلَيْهِ، هُوَ الشَّيْخُ «الْعَلَّامَةُ الْكَبِيرُ، الْمَحْدَثُ الْفَقِيهُ النَّحْوِيُّ»^(٢) مُحَمَّدٌ بِشِيرِ
السَّهْوَانِيِّ فِي كِتَابِهِ الْمُسْتَطَابِ «صِيَانَةُ الْإِنْسَانِ عَنْ وَسْوَسةِ الشَّيْخِ دَحْلَانَ»
(١٠٢ - ١١٥)، وَأَتَى فِيهِ بِذُرَرِ النَّقُولِ، وَغُرَرِ الْكَلِمَاتِ.

وَمَوْضِعُ الْعَجَبِ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ قَدْ صَدَرَتْ إِحْدَى طَبْعَاتِهِ - وَهِيَ
الَّتِي عَزَوْتُ إِلَيْهَا - بِتَعْلِيقَاتِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ - وَفَّقَهُ الْبَارِي -، وَقَدْ
أَقْرَهَ هُنَاكَ إِقْرَارًا شَبَهَ تَامًّا، وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ بِشَيْءٍ يُذَكِّرُ!

فَمَا بِالْهِ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - يُصَحِّحُ هُنَا مَا ضَعَّفَهُ هُنَاكَ!!



(١) وَفَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ يَعْمَلُ ضَمْنَ إِدَارَتِهِمْ، وَفَقَهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِكُلِّ

خَيْرٍ، آمِينَ.

(٢) كَمَا حَلَّاهُ بِهِ الشَّيْخُ الْأَنْصَارِيُّ - حَفَظَهُ الْمَوْلَى -.

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

ذِكْرُ مَنْ حَسَّنَ الْحَدِيثَ

مِنَ الْأَثَمَةِ وَالْعُلَمَاءِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أَسْلَمَ النَّبِيُّ الْفَرْدُوسِ

ذِكْرُ مَنْ حَسَّنَ الْحَدِيثَ^(١) مِنَ الْأَثَمَةِ وَالْعُلَمَاءِ

١ - سَبَقَ النَّقْلُ عَنْ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّهُ قَالَ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» :
«حَدِيثٌ حَسَنٌ» .
وَنَاقَشْنَاهُ طَوِيلًا .

٢ - وَأَيْضًا: فَقَدْ سَبَقَ النَّقْلُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَقْدِسِيِّ - شَيْخِ
الْإِمَامِ الْمُنْذِرِيِّ - بِتَحْسِينِ الْحَدِيثِ .

٣ - وَحَسَّنَهُ الْعِرَاقِيُّ فِي «الْمُغْنِيِّ عَنْ حَمَلِ الْأَسْفَارِ فِي الْأَسْفَارِ» (١)
/ (٢٩١) ؛ قَائِلًا :

«أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ» .

٤ - وَقَالَ الدِّمِيَّاطِيُّ فِي «الْمَتَجَرِّ الرَّابِعِ» (ص ٤٧٢) :

«وإِسْنَادُهُ حَسَنٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -» .

فَمَا هُوَ الْجَوَابُ عَلَى تَحْسِينِ هَؤُلَاءِ الْحُفَّازِ؟

(١) وَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَحَدٍ صَحَّحَهُ !

أقول - وبالله التوفيق ، ومنه العون والتحقيق :-

«مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ عِلْمَ الْحَدِيثِ عِلْمٌ اجْتِهَادِيٌّ»^(١).

فالحكم فيه عند اختلاف وجهات النظر ليس للكثرة، ولا للشهرة، إنما للحجة والبيان، والدليل والبرهان، إذ «إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي صَحَّحَهَا الْمُتَقَدِّمُونَ أَطْلَعَ غَيْرُهُمْ مِنَ الْأَثَمَةِ فِيهَا عَلَى عِلَلٍ تَحْطُّهَا عَنْ رُتْبَةِ الصَّحَّةِ».

كما قال الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١) /

(٢٧٠).

وعند جَوْلَانِ النَّظَرِ فِي دَلَائِلِ مُحَسِّنِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ لَا نَرَى شَيْئاً يُمَكِّنُ أَنْ يُرْجَعَ عَنِ النَّتِيجَةِ الْحَتْمِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي وَصَلْنَا إِلَيْهَا بَعْدَ التَّبَعِ وَالدراسة؛ مِنْ ضَعْفِ الْحَدِيثِ، وَوَهْنِ رَوَاتِهِ.

(تنبيه):

تحت عنوان: «تحسين بعض الحُفَاطِ حَدِيثِ ابْنِ مَاجَه . . .»؛ قال

فضيلة الشيخ الأنصاري (ص ٢٥) بعد سياقه أسماءهم وكلامهم:

«... فماذا يقول الألباني فيهم، وقد سلكوا في ذلك مسلك

التقوية، لا شك أنه سيقول فيهم أشدَّ وأشنع مما قاله في الإمام محمد بن عبد الوهاب، على أساس أنه لم ينبّه على ضعف حديث ابن ماجه بالعلتين اللتين أشار إليهما».

(١) «دراسات في الجرح والتعديل» (ص ٢٦).

قلتُ: تأمّل قوله - غفر الله لنا وله -: «أشدّ وأشنع»، فهل شنّع
الألبانيّ وشدّد؟! أم أنّه بين وسدّد؟!

قد ظهر بما سُقّته من كلامه أوائل هذا «الجزء» أنّه لم يفعل شيئاً من
ذلك - والله الحمد - فشيخنا - نفع الله بعلمه - يعرفُ للعلماء قدرهم،
وللائمة فضلهم، فتعقّبهُ واحداً منهم، أو رَدّه على جماعةٍ كلامهم؛ ليس
فيه أدنى تنقيصٍ، فضلاً عن التشديد والتشنيع!!

لذا؛ فلن يزيد الألبانيّ - حفظه الله - على تخطئة المُخطيء، أو
تصويب المصيب؛ مُعطيّاً كلّ ذي حقٍّ حقّه، قارناً كلامه بالبرهان والدليل،
مترفعاً عن القول والقيّل.



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تِمَّةٌ مِهْمَةٌ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تَتِمَّةُ مُهِمَّةٍ (١)

بَعْدَ أَنْ أَظْهَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْحَقَّ أَشَدَّ إِظْهَارًا، وَبَانَ لَدِي عَيْنَيْنِ اللَّيْلِ
مِنَ النَّهَارِ؛ وَجَبَ تَتْمِيمُ النَّقْدِ لِمَا قَالَهُ صَاحِبُ «الْإِنْتَصَارِ»، حَتَّى يَكُونَ كِتَابُنَا
هَذَا مُنْقَحًا لِلْأَنْظَارِ، وَمَوْضِحًا لِلْأَفْكَارِ؛ سَائِلِينَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْ نَكُونَ
- بِحَقٍّ - مِنْ حَمَلَةِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْآثَارِ.

فَأَقُولُ - بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، وَمِنْهُ الْعَوْنُ وَالتَّحْقِيقُ - :

● أَوَّلًا :

تَعَقَّبَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْإِنْصَارِيِّ شَيْخَنَا - حَفَظَهُ اللَّهُ - (ص ٤) بِثَلَاثَةِ

أُمُورٍ:

الأول: عنوان رسالة الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب، إِذْ سَمَّاها شَيْخُنَا

فِي «تَعْلِيْقِهِ»: «آدَابُ الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ»، فَقَالَ الشَّيْخُ الْإِنْصَارِيُّ:

«اسْمُ كِتَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (آدَابُ الْمَشْيِ إِلَى

الصَّلَاةِ)».

(١) تَتَضَمَّنُ التَّنْبِيْهَ عَلَى مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ وَرَدَّتْ فِي رِسَالَةِ «الْإِنْتَصَارِ»!

قلت: وليس بينهما كبير فرق؛ كما هو ظاهر، ومع ذلك فإن شيخنا - حفظه الله - لما قال هذا؛ إنما قاله من حفظه، لا من كتاب مفتوح بين يديه، فإن يقول: «... إلى الصلاة»، أو: «... إلى المسجد»؛ لا فرق بينهما ألبته.

● ثانياً:

ورد في «ندوة الاتجاهات» من كلام شيخنا: «عطية العوفي» بالنون - غلطاً مطبعياً ظاهراً.

فصححه (!) الشيخ الأنصاري؛ مبيناً أنه بالفاء لا بالنون!!

قلت: والعوفي - بالفاء - معروف لصغار طلبة الحديث، مشهور عندهم بضعفه، وهن روايته؛ فهل يخلط في ذكر نسبته شيخ الحديث في هذا العصر، والذي أمضى من عمره ما يقارب الستين عاماً في خدمة الحديث الشريف ودراسة رجاله؟!

فهذا - بيقين - خطأ مطبعي^(١)، ولا يمكن أن يرد غير هذا على ذهن منصف أو قلبه!

وكتبه - نفع الله به وفسح في أجله - طافحة بالإعلال بعطية العوفي

(١) ومن الطريف أنه ورد في قائمة مراجع رسالة «الانتصار» (ص ٣٢) ذكر كتاب العراقي في تخريج أحاديث «الإحياء» باسم «المغني عن جمل الأشعار...»! خطأ مطبعياً من «حمل الأسفار»، فهلاً عاملاً فضيلة الشيخ الأنصاري بما عامل هو به شيخنا - حفظه الله - فنقول: إنه غلط... ووهم... وصحف... و...!!

لا نفعل - والله الحمد - شيئاً من ذلك؛ لأننا نعرف أنه خطأ مطبعي «فقط»!

- بالفاء لا بالنون - فهل يخفى مثله على مثله؟! .

ومن أقوى دلائل ذلك - رُغم وضوحه وجلالته - أنَّ شيخنا حفظه الله
سُبحانه قد خَرَجَ الحديثَ نفسه في موضعين من كُتبه:

الأول: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (رقم ٢٤).

الثاني: «التوسُّل؛ أنواعه وأحكامه» (ص ٩٤).

وهو واردٌ فيهما على الجادة بحمدِ الله.

● ثالثاً:

أوردَ شيخنا - من حفظه - نصَّ رسولِ الله ﷺ في هذا الحديث - كما
هو - باختصارٍ: «اللهم إني أسألك بحقِّ السائلين عليك...»، لكنه ذكَّرَ
بالمعنى صدرَ الحديث؛ قائلاً:

«كان رسولُ الله ﷺ إذا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ لِلْمَسْجِدِ قَالَ: ... (ثم
ذَكَرَهُ)».

فتحقَّبه الشيخُ الأنصاريُّ بإيرادِ لَفْظِ «سُنَّ ابنُ ماجه» منه:

«مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ: (ثم ذَكَرَهُ)».

وهذا تعقُّبٌ كسابقه، لا يَرِدُ على شيخنا من أصله، وَمَنْ قرأ كُتُبَ
عُلُومِ الحديثِ؛ عَرَفَ ما يَقُولُهُ عُلَمَاؤُنَا - رحمهم الله - في حُكْمِ رِوَايَةِ
الحديثِ بالمعنى دون إخلالٍ به.

وبخاصَّةٍ مع استحضارِ أنَّ تعليقَ الشيخِ - حفظه الله - لَمْ يَكُنْ

مُحَضَّرًا لَهُ أَيَّ تَحْضِيرٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ - عَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ - أَدْنَى غَضَاضَةٍ!

● رابعاً:

قال شيخنا أثناء كلامه عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله -:

«فهو يُحَارِبُ التَّوَسُّلَ إِلَى اللَّهِ بِعِبَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . . .» .

فتعقبه (!) الشيخ الأنصاري قائلاً (ص ٥):

«لا يصح إطلاق القول بأن الإمام محمد بن عبد الوهاب يُحَارِبُ التَّوَسُّلَ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - بِعِبَادِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ غَيْرَ مشروعٍ، وأما المشروع؛ فَيُثْبِتُهُ، وَيَعْتَبِرُهُ^(١) مشروعاً، وتفاصيل ذلك في مؤلفاته - رحمه الله -» .

قلت: وهل يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي أَرَادَهُ شَيْخُنَا - حَفَظَهُ اللَّهُ - مِنْ هَذِهِ «المحاربة» هو محاربة ما كان مشروعاً من التوسل؟!

هذا ما لا يُمَكِّنُ أَنْ يَرَدَ عَلَى ذَهْنِ أَحَدٍ أَلْبَتَّةَ، وبخاصة أن كلامه - بَعْدُ - وَارِدٌ عَلَى مَنْ يَسْتَدِلُّونَ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُجَوِّزِينَ «التوسل بحق السائلين، وبحق هذا العبد الذي يمشي إلى طاعة الله، وإلى عبادته»؛ كما هو لفظ شيخنا (ص ٢٢٠)^(٢) .

(١) كذا قال، والصواب: فيَعُدُّهُ .

(٢) ومن العَجَب أن الشيخ الأنصاري قد نقل هذا عن شيخنا . . . ولكن . . .

فهل هذا النوع مشروع أم غير مشروع؟!

لا إخال الشيخ الأنصاري - وفقه المولى - إلا مانعاً له، غير مجيز له، وهذا هو عين ما ذهب إليه الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب في مؤلفاته، وكما شرحه عنه غير واحد؛ منهم الأستاذ الشيخ مسعود الندوي - رحمه الله - في كتابه: «محمد بن عبد الوهاب؛ مصلح مظلوم مفترى عليه»^(١) (ص ١٩٠ - ١٩١)، فلينظر.

فلماذا مثل هذا التعقيب من فضيلة الشيخ الأنصاري - عفا الله عنه -؟!

● خامساً:

ثم قال الشيخ الأنصاري (ص ٥):

«وقد رأينا من واجب الشيخ محمد بن عبد الوهاب علينا أن نكتب حول ذلك الذي جاء في تعليق الألباني ردّاً يتضمن إيضاح أمور...». ثم ذكرها.

فكان أولها: «أن الإمام محمد بن عبد الوهاب لم يذكر في «آداب المشي إلى الصلاة» من ذلك الحديث الذي أشار إليه الألباني سوى دعاء: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشي هذا»... إلخ». قاله (ص ٥)، ثم فصله (ص ٧)؛ قائلاً - بعد إيرادِهِ بتمامه -:

(١) ترجمة عبد العليم البستوي، مراجعة الشيخ محمد تقي الدين الهلالي.

«هذا نصُّ ما في تلك الرسالة القيِّمة، ليس فيه من الحديث الذي أشار إليه الألباني في تعليقه، وشنَّع على الإمام محمد بن عبد الوهَّاب؛ لإيراده فيه - حسب زعمه - من دون تنبيه على ضعفه؛ ليس فيه منه غير ذلك الدُّعاء، وقد أوردته من دون أيِّ عزوٍ إلى مرجعٍ».

قلتُ: فكان ماذا؟! أليس هو المُتتَقَدِّ نَفْسَه؛ تامًّا كان أم ناقصاً؟!

ثم ماذا يُفيدُ عزوُّه إلى مرجعٍ أو عَدَمُ عزوِّه؟ هل ذلك - وحده - كافٍ لرفعِ العُهدَةِ عن الشيخ - تغمَّده الله برحمته -؟ أم ماذا؟!

وليس هذا - في كُلِّ وجوهه - بمنهجٍ علميٍّ تُناقشُ من خلاله الدَّلَائِلُ، وتُحلُّ ضَمَنَ إطارهِ المسائلُ؟!

● سادساً:

ثم ذكر الشيخُ الأنصاريُّ بقيةَ الأمور التي يُريدُ إيضاحها (ص ٦)، فكان خامسها قوله:

«دَحَضُ القولِ بأنَّ ذلك الحديث يُنافي ظاهره ما يراه الشيخُ محمد ابن عبد الوهَّاب فيما كان من التوسُّلِ إلى الله - عزَّ وجلَّ - بعبادِهِ غيرِ مشروعٍ».

ثم فصله (ص ٢٧ - ٢٩)، فكان ممَّا قاله:

«أمَّا دعوى الألباني...؛ فإنَّما نشأتُ من عَدَمِ اطلاعِ الألباني على ما فسَّرَ به الإمام محمد بن عبد الوهَّاب: «بحقِّ السائلينَ عليك، وبحقِّ ممَّشايَ هذا» في ذلك الحديث...».

ثم نَقَلَ عن الشيخِ محمد بن عبد الوهَّاب - رحمه الله تعالى - ما هو معروفٌ عند طَلَبَةِ العلمِ والعلماءِ؛ مِنْ أَنَّ حَقَّ السَّائِلِينَ هو الإِثَابَةُ، وَحَقُّ الماشِينَ هو الثَّوَابُ، وليس في ذلك مُعارضة لقول المانعين للتوسُّلِ بالمخلوقين . . .

فأقول: لا، لم تَنشَأْ «دعوى» الألباني «أَنَّ ظاهرَ هذا الحديثِ يُخَالِفُ ما كان يدعو إليه [الإمام محمد بن عبد الوهَّاب]؛ مِنْ عقيدة، وَمِنْ إفرادِ توحيدٍ، والدعوة لله عزَّ وجلَّ، وهو التوسُّلُ بالمخلوقين»^(١) مِنْ عَدَمِ إطلاعه على كلام الشيخ ابن عبد الوهَّاب!!

وإنَّما نَشَأَتْ مِنْ واقعِ المستدلِّينَ بهذا الحديثِ على جَوَازِ التوسُّلِ بالمخلوقينَ، وبيان ذلك مِنْ وجوه:

أولاً: إِنَّ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميةَ - رحمه الله - لَمَّا ناقَشَ أدلَّةَ مُجيزي التوسُّلِ بالمخلوقينَ في «قاعدة جليلة» (ص ٢٨٨ - مجموع)؛ ذَكَرَ هذا الحديثَ منها، وَضَعَفَهُ، ثم بَيَّنَّ أَنَّهُ لو صَحَّ «لا حُجَّةَ فيه، فَإِنَّ حَقَّ السَّائِلِينَ عليه أَنْ يُجِيبَهُمْ، وَحَقُّ العابِدِينَ^(٢) أَنْ يُثِيبَهُمْ»؛ كما هو نصُّ كلامه.

فلولا أَنَّ ظاهرَ الحديثِ فيه ما قد يُشْعِرُ بجوازِ هذا النوعِ «غير المشروع» من التوسُّلِ بالمخلوقينَ؛ لما أوردَهُ شيخُ الإسلامِ ضمنَ دلائلِ

(١) هذا هو نصُّ عبارة شيخنا كما في (ص ٢٢٠) من «الندوة»!

(٢) كذا «الأصل»!

المجيزين؛ كما هو معروف من منهجه - رحمه الله - بل من مناهج العلماء جميعاً!

ونحوه في «تلخيص كتاب الاستغاثة» (ص ٤١ - ٤٢) له - رحمه الله تعالى^(١) - .

ثانياً: جاء في هامش رسالة «آداب المشي إلى الصلاة» المطبوعة ضمن «مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب»^(٢) (٢ / ٣) قول المحقق تعليقا:

«جاء في حاشية نسخة أشرف على تصحيحها الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع ما نصه:

(قوله: «أسألك بحق السائلين... إلخ...»؛ قد ورد بذلك حديث، ولم يجزم تقي الدين ابن تيمية بصحته، وذكر غيره^(٣) أن في سنده عطية العوفي، وهو شيعي مدلس، فلا يُعتمد^(٤) على نقله، وعلى تقدير صحته فقد أوله العلماء بأن...»).

ثم ذكر نحو ما سبق عن شيخ الإسلام - رحمه الله - .

(١) وقد نقله الشيخ الأنصاري (ص ٢٨ - ٢٩)، ونقل كلام الشيخ محمد بن

عبد الوهاب في «تلخيص التلخيص»!

وهذا - أيضاً - ناقض آخر للرسالة من أسسها كما هو ظاهر.

(٢) طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

(٣) وهو أيضاً!

(٤) تحرفت على المحقق: يعتد!

فلولا أنَّ ظاهِرَهُ يُخَالِفُ الْقَوْلَ بِمَنْعِ التَّوَسُّلِ بِالْمَخْلُوقِ ؛ لَمَا
«أَوَّلَهُ الْعُلَمَاءُ»، وَهَذَا جَلِيٌّ وَاضِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ .

ثالثاً : أَشَارَ شَيْخُنَا - حَفَظَهُ اللَّهُ - فِي «التَّوَسُّلِ . . .» (ص ١٠٠) إِلَى
كَوْنِ هَذَا الْحَدِيثِ - عَلَى ضَعْفِهِ - لَا يَدُلُّ عَلَى التَّوَسُّلِ بِالْمَخْلُوقِينَ ، وَإِنَّمَا
يَعُودُ إِلَى أَحَدِ أَنْوَاعِ التَّوَسُّلِ الْمَشْرُوعِ ، وَهُوَ التَّوَسُّلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِصِفَةٍ
مِنْ صِفَاتِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - .

ثُمَّ خَتَمَ - حَفَظَهُ اللَّهُ - بَحْثَهُ قَائِلاً :

«وَبِهَذَا تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي يَحْتَجُّ بِهِ الْمُبْتَدِعُونَ ، يَنْقَلِبُ
عَلَيْهِمْ ، وَيُصْبِحُ بَعْدَ فَهْمِهِ فَهْماً جَيِّداً حُجَّةً لَنَا عَلَيْهِمْ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى
تَوْفِيقِهِ» .

فلولا أنَّ ظاهِرَهُ يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ بِجَوَازِ التَّوَسُّلِ بِالْمَخْلُوقِينَ ؛ لَمَا احْتَجَّ بِهِ
الْمُبْتَدِعُونَ ؛ كَمَا تَرَى .

(تَنْبِيْهُ) :

وَمِنَ الْعَجِيبِ أَنَّ الشَّيْخَ الْأَنْصَارِيَّ نَسَبَ إِلَى شَيْخِنَا - حَفَظَهُ اللَّهُ -
رَمَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بـ «التَّسَاهُلِ مِنْ نَاحِيَةِ الْعَقِيدَةِ ؛ بِإِيرَادِ
ذَلِكَ الْحَدِيثِ الْمَخَالِفِ لَهَا» !!

وهَذَا أَعْجَبُ الْعَجَبِ ، فَلَيْسَ فِي كَلَامِ شَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ أَدْنَى إِشَارَةٍ
إِلَى ذَلِكَ ؛ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ ، بَلْ إِنَّهُ بَيَّنَّ فِي الْمَوْضِعِ نَفْسَهُ مِنْ كَلَامِهِ - كَمَا
سَبَقَ (ص ٢٨ - ٣٠) - مَدَى اهْتِمَامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي

العقيدة، وموضعها العالي عنده!

فهل - بعد هذا - يرميه الألباني بالتساهل في العقيدة!

هذا ما لا يقوله أحد، مهما جهد بالرد والنقد!!

● سابعاً:

قال الشيخ الأنصاري (ص ١٢):

«ويكفي من اطمئنان الإمام ابن خزيمة إلى ثبوت ذلك الحديث استدلاله به على إثبات صفة الوجه لله عز وجل».

فأقول - مستعيناً بالله سبحانه -:

سبق البيان بأن في «صحيح ابن خزيمة» أحاديث ضعيفة، وأخباراً وأهية، فكيف بما دون كتابه «الصحيح»، الذي شرط له الشروط، وحد له الضوابط؟!!

والناظر المتأمل في «كتاب التوحيد»، العارف به، الخبير بمروياته، يجزم يقيناً أن فيه أحاديث لا يثبت إسنادهما، وأخباراً لا يقوم عمادها.

ولقد أغنانا عن التطويل في تفصيل ما أجملته مُحَقِّقُهُ الفاضل الدكتور عبدالعزيز الشهوان، حيث عقد في مقدمته النافعة لتحقيقه «كتاب التوحيد» (١ / ٦٥) - تحت عنوان: «الماخذ على الكتاب» - مبحثاً في ذكر المآخذ العلمية عليه، فكان منها: «روايته عن بعض الضعفاء والمتروكين»؛ فكان مما قاله - بعد كلامٍ -:

«... ولكن عند دراستي لأسانيده؛ وجدت أنه قد روى عن عددٍ من

الضعفاء، والمجهولين، بل والمتروكين أيضاً.

كما أنه قد ذَكَرَ أشخاصاً بالاسم، وأنه لا يُحْتَجُّ بِهِمْ، ومع ذلك أوردَهم في أسانيد دون أن يُسْقِطَ الاحتجاجَ بِهِمْ؛ كعادته مع غيرهم... .
ثم ذَكَرَ - نفعَ الله به - عدَّة أمثلةٍ على ذلك.

وقد ذكر - أيضاً - مِنْ مآخِذِهِ على «كتاب التوحيد»: «روايته لبعض الأخبار الواهية»، ثم ذَكَرَ مثالاً على هذا حديث:
«إنَّ دونَ الربِّ يومَ القيامة سبعين ألفَ حجاب...»!

وهو حديثٌ موضوعٌ؛ كما شَرَحَهُ ابنُ عراقٍ في «تنزيه الشريعة» (١) /

!!(١٤٢)

ثم أوردَ عدَّة أدلَّةٍ تُثَبِّتُ مآخِذَهُ عليه!!

فهَلْ - بعدَ هذا - يُحْتَجُّ في تصحيح هذا الحديثِ على مجردِ رواية ابنِ خزيمة له في «كتاب التوحيد»؟!

أمَّا قضية «استدلاله به على إثبات صفة الوجه لله عزَّ وجلَّ»^(١)؛ فهذا لا يستلزمُ التصحيحَ للحديث، وذلك من وجهين:

الأول: أنه لم يَرَوْ الحديثَ بإسناده، وإنما علَّقه تعليقاً!!

علماً أنَّ كلامَ الشيخ الأنصاري (ص ٩) يوهِّمُ أنه رواه بسنده! وليس كذلك! فتنبَّه.

(١) كما قال الشيخ الأنصاري (ص ١٢).

الثاني : أنه لم يُثبِتْ مِنَ الْحَدِيثِ صِفَةَ الْوَجْهِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَإِنَّمَا أُثْبِتَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذِهِ الصِّفَةُ الْجَلِيلَةُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ مِنْ عِدَّةِ آيَاتٍ كَرِيمَةٍ صَرِيحَةٍ ، وَعِدَّةِ أَحَادِيثٍ مَرْوِيَةٍ صَحِيحَةٍ ، فَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ - الَّذِي نَحْنُ بِصَدْدِهِ - هُوَ الْخَامِسَ عَشَرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أوردَهَا فِي «بَاب : ذِكْرُ إِثْبَاتِ وَجْهِ اللَّهِ» ، وَقَبْلَ ذَلِكَ أوردَ تِسْعَ آيَاتٍ قرآنيةً فِيهَا إِثْبَاتُ صِفَةِ الْوَجْهِ لِلَّهِ عَزَّ شَأْنُهُ ، وَتَبَارَكَ اسْمُهُ .

لذا ؛ فَإِنَّ مِنْ مَنِهْجِ الْإِمَامِ ابْنِ خُزَيْمَةَ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الرِّوَاةِ الضَّعِيفِ ، وَالْمَرْوِيَّاتِ الْوَاهِيَةِ «أَنَّهُ سَأَلَ رَوَايَاتِهِمْ عَلَى سَبِيلِ الشَّوَاهِدِ وَالْمَتَابَعَاتِ ؛ لِيَقْوِيَ بِهَا طُرُقُ الْخَبَرِ ، وَلَمْ يوردَهَا فِي بَدَايَةِ الْأَبْوَابِ ؛ مُحْتَجًّا بِهَا»^(١) .

كما هو الحال هنا تماماً في هذا الحديث !

ولست هذه - أيضاً - شُبْهَةٌ عِلْمِيَّةٌ قَدْ تُفِيدُ الْحَدِيثَ صِحَّةً وَثُبُوتًا !!
وبِخَاصَّةٍ أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ خُزَيْمَةَ لَمَّا أَخْرَجَ حَدِيثًا لِعَطِيَّةٍ فِي «صَحِيحِهِ» ؛ قَالَ :

«وَفِي الْقَلْبِ مِنْ عَطِيَّةٍ شَيْءٌ» !

كما نقلَهُ عَنْهُ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بَشِيرُ السَّهْوَانِي فِي «صَيَانَةِ الْإِنْسَانِ» (ص ١٠٢) ، وَهَذَا يَقْضِي عَلَى شُبْهَةِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ مِنْ أَصْلِهَا !

● ثامناً :

قال الشيخ الأنصاريُّ في «الانتصار» (ص ١٥) :

(١) من مقدمة الدكتور عبدالعزيز الشهوان لـ «كتاب التوحيد» (١ / ٦٨) .

«... ثُمَّ إِنَّ مِمَّا يَرِدُ عَلَى الْأَلْبَانِيِّ أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ لَمْ يَذْكُرْ مِنَ الْعَلَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ أَشَارَ إِلَيْهِمَا الْأَلْبَانِيُّ غَيْرَ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ، فَلَمَّا ذَا لَمْ يُنَبِّهْ لَذَلِكَ؟!».

فالجواب؛ أَنَّ الْإِعْلَالَ بَعْلَّةٌ أَوْ ثُنْتَيْنِ لَيْسَ خِلَافاً جَوْهَرِيّاً يَجِبُ عَلَى الْمُحَدِّثِ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ؛ وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ مِنْ مَنَاجِجِ الْمُحَدِّثِينَ الْمَعْرُوفَةِ الْإِعْلَالَ بِالْعَلَّةِ الْأَقْوَى، وَالْأَمْرُ هُنَا هَكَذَا، فَعَطِيَّةٌ ضَعْفُهُ أَشَدُّ مِنْ فُضِيلٍ، فَكَانَ الْإِعْلَالُ بِهِ هُوَ الْأَصْلُ، فَإِذَا كَشَفَ الْمُحَدِّثُ عَنِ الْعَلَّةِ الْأَقْوَى؛ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ كَافِياً، فَإِنْ ذَكَرَ بَقِيَّةَ الْعِلَلِ - إِنْ وُجِدَتْ -؛ كَانَ هَذَا أَحْسَنَ وَأَفْضَلَ^(١)، وَلِلدَّقَّةِ أَقْرَبَ وَأَكْمَلَ.

إِذْ «قَدْ يَخْفَى عَلَى الْحَافِظِ بَعْضُ الْعِلَلِ فِي الْحَدِيثِ، فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالصُّحَّةِ؛ بِمَقْتَضَى مَا ظَهَرَ لَهُ، وَيَطَّلَعُ عَلَيْهَا غَيْرُهُ؛ فَيَرُدُّ بِهَا الْخَبَرَ.

وَلِلْحَازِقِ النَّاقِدِ بَعْدَهُمَا التَّرْجِيحُ بَيْنَ كَلَامَيْهِمَا بِمِيزَانِ الْعَدْلِ، وَالْعَمَلُ بِمَا يَقْتَضِيهِ الْإِنْصَافُ، وَيَعُودُ الْحَالُ إِلَى النَّظَرِ وَالتَّفْتِيشِ...»^(٢).
وهذه قاعدة مهمة من قواعد النقد والتعليل.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



(١) والأمثلة على ذلك كثيرة، انظر - مثلاً - «نصب الراية» (٣ / ١٩٨ و ٣٣٥)،

وغيرها.

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (١ / ٢٧١).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

سؤال وجواب

قبل أن أبدأ بتأليف هذا الكتاب الذي بين يديك - أخي القارئ - أردت توضيح المسألة المثارة فيه، وذلك بالاستفسار من شيخنا - حفظه الله تعالى -، فسألته^(١) سؤالاً حول ذلك؛ نصّه - بعد إيراد جملة الكلام المُتَنَقَّد من قبل الشيخ الأنصاري على شيخنا -:

«... فيا شيخنا! لقد فهم بعض أهل العلم هذه الكلمة منكم تعريضاً بالشيخ محمد بن عبد الوهاب، فألف رسالةً يُصَحِّحُ فيها هذا الحديث، ويردُّ بها عليكم، سمّاها «الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بالردّ على مُجانبة الألباني في الصواب»، فما هو رأيكم بأصل كلمة الشيخ محمد عيد عباسي، وفي موضع تعليقكم عليها، وفي الكلام الذي انتقدتم فيه؟»

وأيضاً: نريد الرأي الجليّ الواضح حول شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله -، حتى نقطع على بعض المُعْرِضين^(٢) ما قد

(١) وذلك يوم الثلاثاء / ٢٩ ذي الحجة / ١٤٠٩ هـ.

(٢) ونحن ننزه فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصاري أن يكون منهم.

يَسْتَغْلُون بِه كَلِمَتُكُمْ آفَةً الذِّكْرِ، وَجَزَاكُمْ اللهُ خَيْرًا، وَبَارِكْ فِيكُمْ، وَنَفَعْ بِكُمْ»؟! ^(١)

فَكَانَ جَوَابُ الشَّيْخِ - حَفْظُهُ اللهُ - بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ حَيْثِيَّاتِ دَرَسِ الشَّيْخِ عَيْدِ عَبَّاسِي، وَتَعْلِيْقِهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا صِلَةَ لِهَذَا الدَّرْسِ بِتِلْكَ «النَّدْوَةِ»؛ أَنْ قَالَ ^(١):

«... إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْإِسْلَامِ الْمَبَالِغَةُ وَالْغُلُوفُ فِي أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِعْطَاؤُهُمْ مَا لَمْ يَكُونُوا مُتَلَبِّسِينَ وَمُتَحَقِّقِينَ فِيهِ، فَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُ اللهُ - لَا شَكَّ أَنَّ لَهُ الْفَضْلَ الْأَكْبَرَ فِي نَشْرِ دَعْوَةِ التَّوْحِيدِ فِي بِلَادِ نَجْدٍ أَوَّلًا، ثُمَّ فِي سَائِرِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأُخْرَى، الَّتِي تَأَثَّرَتْ بِدَعْوَتِهِ الْمُبَارَكَةِ تَأَثَّرًا كَبِيرًا، وَلَعَلَّ الْبِلَادَ السُّورِيَّةَ وَغَيْرَهَا هِيَ مِنْ آثَارِ تِلْكَ الدَّعْوَةِ الطَّيِّبَةِ.

وَلَكِنْ... هَذَا لَا يَعْنِي أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُ اللهُ - كَانَ إِمَامًا فِي كُلِّ عِلْمٍ؛ كَانَ إِمَامًا فِي التَّفْسِيرِ، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْحَدِيثِ، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْفِقْهِ، وَ... إِلَى آخِرِهِ.

وَهُوَ عِنْدِي - وَأَنَا أَقُولُهَا بِكُلِّ صَرَاحَةٍ - لَيْسَ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، الَّذِي جَاءَ فِي تَرْجُمَتِهِ مِنْ كِبَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ، وَفِيهِ مِنْ مُخْتَلِفِ الْعُلَمَاءِ، وَالتَّخَصُّصِ فِي كُلِّ عِلْمٍ، كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ فِي أَيِّ عِلْمٍ؛ ظَنَّ الْمُتَخَصِّصُ فِيهِ أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ مُتَخَصِّصٌ فِي هَذَا الْعِلْمِ.

(١) وَهُوَ مُسَجَّلٌ عَلَى شَرِيطِ رَقْمٍ (٢٣٦ / ١) مِنْ «سُلْسَلَةِ الْهُدَى وَالنُّورِ»، بِإِشْرَافِ

أَخِينَا الْفَاضِلِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ أَبُو لَيْلَى؛ بِتَصَرُّفٍ يَسِيرٍ.

فابنُ تيمية - رحمه الله - من نوادر الزَّمان ، وقلَّما تَلِدُ مثلهُ النُّسوان .

فشيخُ الإسلام محمد بن عبد الوهَّاب لم يكن كابنِ تيمية في الإحاطة والتحقيق في كثيرٍ من العلوم ، وبخاصَّةٍ منها الحديث النبوي الشريف .

ويظهرُ فيما اطَّلَعنا عليه مِنْ كُتُبِهِ شيْتان اثنان :

الأول : أنه ليس نقَّادةً في علمِ الحديث .

الثاني : أنه ليس كشيخ الإسلام ابن تيمية جَوَّالاً في فقه المذاهب الأربعة وغيرها ، ونقَّاداً لكثيرٍ من الآراء الواردة فيها ، ومُرَجِّحاً لبعضها على بعضٍ . فهو يغلبُ عليه التَّمذهبُ بالمذهبِ الحنبليِّ ؛ كما هو شأنُ كُلِّ العلماءِ في كُلِّ العصورِ في كُلِّ المذاهبِ ؛ أن يغلبَ عليهم التَّمذهبُ بنِسَبٍ مختلفةٍ ، فمنهم مَنْ لا يكادُ يتزحزحُ عن مذهبه قيدَ شعرةٍ ، ومنهم مَنْ يتحرَّكُ شيئاً قليلاً ، ومنهم شيئاً كثيراً ، وكلُّ ذلك على حَسَبِ اطِّلاعِهِمْ ، وسَعَةِ مدارِكِهِمْ للأدلة التي أوردَها العلماءُ في المسائلِ المختلفِ فيها .

فقولنا هذا الذي نقلوه في هذا الكتاب^(١) لم يَكُنْ مسطوراً في كتابٍ ، وإنما كان درساً أُلقيَ في بعض السنين القديمة والقديمة جداً ، وسُجِّلَ في شريطٍ ، فاستغلَّه بعضُ القائمين على هذه «الندوة» ، وسجَّلوا كلامَ أحنينا عيد عباسي - فرَّجَ الله عنه - وتعليقي عليه ، وأنا علَّقتُ - يومئذٍ - لبيان الحقيقة ، ولِنُعْطِي كُلَّ إنسانٍ حَقَّهُ ممَّا يستحقُّه ؛ دونَ إفراطٍ ولا تفريطٍ .

(١) «ندوة الاتجاهات» .

فمحمَّد بن عبد الوهَّاب - لا شك - هو رجلٌ عالمٌ وفاضلٌ، وبخاصَّةٍ في دعوته للتوحيد، فأثرها لا يُنكره حتى الأعداء، أمَّا العلوم الأخرى، وبصورةٍ خاصَّةٍ علم الحديث؛ فليس له تلك الآثار التي تحشره في زمرة حُفَاطِ الحديث، فيما لو كان هناك اليومَ مَنْ يُؤَلِّفُ كتاباً في حُفَاطِ الحديث؛ كما فعلَ الإمامُ الذهبيُّ في عَصْرِهِ، وتبعه محمد بن عبد الهادي، ثم جاء من بعده السيوطي، وغيرهم؛ أَلَفَ كُلُّ مِنْهُمْ يَتَمُّ الشُّوْطَ الذي قامَ به سابقه.

فلو فرضنا أن إنساناً اليومَ أَلَفَ كتاباً في حُفَاطِ الحديثِ على مرِّ القرونِ، وأرادَ أن يُعْطِيَ حَقَّهُ للشيخِ محمد بن عبد الوهَّاب؛ ما وَضَعَهُ في مَصَافِّ هَؤُلَاءِ الحُفَاطِ، فضلاً عن أن يَصِفَّهُ في مَصَافِّ المصحِّحِينَ والمُضَعِّفِينَ؛ لأننا نعلَمُ بالتَّجَرِبَةِ أَنَّهُ لا تَلَازُمَ بَيْنَ حِفْظِ الحديثِ وَبَيْنَ نَقْدِ الحديثِ؛ تصحيحاً وتضعيفاً.

ولذلك؛ فهذا العلمُ يَجِبُ أن نُقَدِّرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ، وفي الوقتِ نفسه، يَجِبُ أن نَعْرِفَ حَقَّ المُتَخَصِّصِينَ فيه، ولا نَظْلِمَ هَؤُلَاءِ؛ كما أننا لا نرفعُ إلى مَصَافِّهِمْ مَنْ لم يكونوا كهؤلاءِ، وإنما على مبدإِ قولِ رَبِّنا تبارك وتعالى: ﴿... لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾.

هذا رأيي وجوابي على هذا السؤال.

انتهى.



الخاتمة

بعد أن وفقني الله سبحانه وتعالى لـ «الانتصار» للحق؛ أرى من تمام وجوب شكره جلّ شأنه أن أدعوه ليشيني الثواب الخير، ويكتبني من جملة حملة سنة نبيه ﷺ، الدائبين عنها، إنه سميع مجيب.

وأطلب من فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصاري - حفظه الله سبحانه، ووفقه لكل خير - أن ينظر في هذه «التعقيبات» العلمية الصادرة بمودة وأخوة، فإن رأى فيه صواباً؛ فهذا من نعمة الله علينا جميعاً، وإن رأى غير ذلك؛ فالقلوب واعية، والأذان صاغية.

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين .
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

كتبه

أبو الحارث الحلبي الأثري

٣ محرم ١٤١٠هـ / الزرقاء - الأردن



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الفوائد والموضوعات

مقدمة «سلسلة الأجزاء الحديثية» .	٥
تقديم .	٩
الإشارة إلى الوقوف على رسالة «الانتصار» . . . للشيخ الأنصاري .	٩
سبب كُتِبَ رسالة «الانتصار» . . .	١٠
الهُدَف من رسالة «الانتصار» . . .	١٠
الواجب هو «الانتصار» للحقّ .	١١
بين يدي الكتاب .	١٣
عدم اشتراك أحد من السلفيين في «ندوة الأبحاث» .	١٣
... لكنْ اشترك دكتورٌ غير سَلَفِيٍّ باسمِهِم!	١٣
كتابتي - منذ سنوات - ردّاً على هذا الدكتور .	١٤
كلمة سريعة حول الدكتور البوطي .	١٤
الإشارة إلى إرسال «الردّ» للقائمين على الندوة .	١٤
... فوعدوا بالنشر . . . لكنهم لم يفعلوا .	١٥
حقيقة أصلِ مقال الأخ الشيخ محمد عيد عبّاسي .	١٥
تلخيص عام له ، مع ذكر شيء من تعقيب شيخنا عليه .	١٥
إذاً : لا صلة لمقال الشيخ عبّاسي وتعقيب شيخنا عليه بـ «ندوة الاتجاهات» .	١٦
تفصيل الطرق والروايات .	١٩

١٩	حديث بلال؛ تخريجه .
٢٠	بيان شدّة ضعفه ، وتفرد الوازع به .
٢٠	أقوال العلماء في تضعيف الوازع .
٢٠	وهو مضطرب أيضاً .
٢٠	حديث أبي سعيد الخدري .
٢٠	رُوي على ثلاثة أوجه :
٢٠	وقد خلط بينها الشيخ الأنصاري .
٢١	الأول : الجزم بالرفع .
٢٢	الثاني : الشك بين الرفع والوقف .
٢٢	الثالث : الجزم بالوقف .
٢٢	فما هو الراجح ؟
٢٣	ترجيح ابن أبي حاتم والذهبي للوقف .
٢٣	بيان وجه ترجيحهما وصحته .
٢٤	الردّ على قول الأنصاري بأن الوقف هنا له حكم الرفع .
٢٤	ليس هذا سبيل الترجيح بين المرويّات .
٢٤	كلام الحافظ ابن حجر في طريقة معرفة علل الحديث .
٢٥	سياق رواية أخرى للحديث تجعله مضطرب المتن .
٢٦	هل مجرد رواية الحفاظ للحديث دون تضعيفه تُفيده ؟
٢٧	إثبات أن من مناهج الحفاظ المعروفة : «من أسند؛ فقد أحال» .
٢٧	ذكر كلام الحفاظ العراقي وابن حجر في تأكيد هذه القاعدة .
٢٨	وتعقيب آخر على الشيخ الأنصاري متعلّق في الموضع نفسه .
٢٨	هل نقد شيخنا الألباني للإمام محمد بن عبد الوهاب «انتهاك لحرمته» !؟
٢٩	ذكر طرف ممّا مدّح شيخنا به الإمام محمد بن عبد الوهاب ؛ كما في «الندوة» نفسها .

٣٠	من مناهج العلماء أن يُخطئوا الواحد منهم الآخر.
٣٠	وليس ذا انتهاكاً للحُرُمات !
٣١	بيان ضعف رجاله .
٣٣	تمهيد .
٣٥	تفصيل القول في ضعف عطية العوفي .
٣٥	وذكر من ضعفه وأعلَّ أحاديثه :
٣٥	الإمام أحمد بن حنبل .
٣٥	هشيم بن بشير .
٣٥	سفيان الثوري .
٣٦	الإمام البخاري .
٣٦	النسائي .
٣٦	العُقيلي .
٣٦	ابن معين .
٣٦	ابن أبي حاتم .
٣٦	أبوزرعة .
٣٦	ابن حبان .
٣٧	أبوداود .
٣٧	الساجي .
٣٧	الدارقطني .
٣٧	ابن شاهين .
٣٧	(تنبيه) : في تحرير ما نُقل عن ابن معين في عطية .
٣٨	هل : « لا بأس به » صيغةٌ جرح أم تعديل ؟
٣٨	قول المحدث : « صالح » تمرّض للراوي .
٣٩	توثيق ابن سعد لعطية ، وقد فات الشيخ الأنصاري .

- ٣٩ لكنّه لا يُعارض - بحالٍ - تضافر الأئمة على تضعيفه .
- ٣٩ فائدة متعلّقة بمادّة ابن سعد في الرجال .
- ٣٩ عودٌ إلى ذكر مَنْ ضَعَّف عطيةَ :
- ٣٩ ابن حزم .
- ٣٩ ابن الجوزي .
- ٣٩ ابن القيم .
- ٤٠ ابن حجر .
- ٤٠ التوسّع في إيراد النقول عنه من عدّة كُتُب له .
- ٤٠ مرتبة : «يخطيء كثيراً» ، وقول ابن حبان فيها .
- ٤١ الخلاصة أنّ الحافظ ابن حجر يُضَعِّف عطيةَ من ثلاثة وجوه .
- ٤١ لا يُعارضُ السابق كلّهُ بكلامِهِ المخالفِ في «نتائج الأفكار» .
- ٤١ التعقيب على قوله هنا عن عطيةَ : «صدوق في نفسه» .
- ٤١ «ضعيف الحفظ» و «يخطيء كثيراً» ؛ حديث صاحبهما مردود .
- ٤٢ وهَلُ الحافظِ عن ذلك في «النتائج» .
- ٤٢ دليل ذلك أنّه ضَعَّف عطيةَ في الكتاب نفسه .
- ٤٢ إخراج البخاري لحديثٍ ما في «الأدب المفرد» لا يدلُّ على صحّته .
- ٤٣ ليس شرطه في «الأدب» كشرطه في «الصحيح» .
- ٤٣ التفصيل في سكوت أبي داود ، وأنّه لا يُحتجُّ به .
- ٤٤ الجوابُ عن تحسين الترمذي لبعض أحاديث عطيةَ .
- ٤٤ بيان أن الترمذي مُتساهل في التحسين والتصحيح .
- ٤٥ ذكر مثال على ذلك من «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر .
- ٤٥ والترمذي نفسه - أيضاً - يُضَعِّف عطيةَ .
- ٤٥ نعم ، عطيةَ أقلُّ ضعفاً من الوازع .
- ٤٥ لا تعلق بكلام الحافظ في «النتائج» ؛ لمخالفته لما في كُتُبهِ كلّها .

- ٤٦ التنبيه على كلام للشيخ الأنصاري موهم أنَّ للحديثِ رواياتٍ أخرى، وليس الأمر كذلك .
- ٤٦ عَوْدُ آخَرٍ إِلَى تَضْعِيفِ الْعُلَمَاءِ لِعَطِيَّةٍ :
- ٤٦ الإمام الذهبي .
- ٤٦ الإشارة تعليقاً إلى خلط وقع به الدكتور العتر .
- ٤٧ الإمام البيهقي .
- ٤٧ الإمام الحاكم .
- ٤٧ الإمام الزيلعي .
- ٤٨ ابن عبد الهادي .
- ٤٨ عبد الحق الإشبيلي .
- ٤٨ البوصيري .
- ٤٨ المناوي .
- ٤٨ الغماري .
- ٤٨ السخاوي .
- ٤٨ السيوطي .
- ٤٨ الهيثمي .
- ٤٨ المُعَلِّمي .
- ٤٩ أبو بكر ابن المُحِبِّ .
- ٤٩ فهؤلاء أكثر من ثلاثين عالماً اجتمعوا على تَضْعِيفِهِ .
- ٥٠ تعلّق الشيخ الأنصاري بكلمة للحافظ ابن رجب، وردّه .
- ٥٠ لا فَرْقَ بين المرفوعات ومرويات التفسير .
- ٥١ ابن رجب نفسه من مُضَعِّفِي عَطِيَّةٍ .
- ٥١ التفصيل في ذكر التدليس الذي رُمي به عَطِيَّةٍ .
- ٥١ أيُّ نوعٍ من التدليس الذي يُفيدُ صاحبه تصريحه بالحديث؟

٥٣	تفصيل القول في ضعف فضيل بن مرزوق.
٥٣	التنبيه على خطأين «مطبعيين» وقعا في رسالة «الانتصار»
٥٣	مرتبة «صويلح» عند ابن معين .
٥٣	اختلاف النقل عن ابن معين في توثيقه وتضعيفه !
٥٤	لم ينقل الشيخ الأنصاري ما نُقل عنه في تضعيفه !
٥٤	ولكن . . . ورد في فضيل جرح مفسر .
٥٤	وهو مقدم على التعديل .
٥٤	التنبيه على وهم وقع للإمام ابن ناصر الدين الدمشقي .
٥٤	نقل أقوال مُضعفي الفضيل :
٥٤	الحاكم .
٥٥	ابن أبي حاتم .
٥٥	ابن حبان .
٥٥	النسائي .
٥٥	الذهبي .
٥٥	التنبيه على وهم له - رحمه الله - .
٥٦	مخالفة الذهبي في «السَّير» لما في كُتبه الأخرى .
٥٦	تعقبه في ذلك .
٥٦	مرتبة : «صدوق يهم» عند الحافظ ابن حجر .
٥٦	ابن حجر .
٥٦	ابن الجوزي .
٥٧	ابن شاهين .
٥٧	تعقب محقق «الضعفاء» لابن شاهين .
٥٩	ذكر بعض من ضعف الحديث من الأئمة والعلماء .
٦١	١ - الإمام النووي .

٦١	٢ - شيخ الإسلام ابن تيمية .
٦٢	٣ - الإمام المُنذري .
٦٢	منهج المُنذري في «الترغيب والترهيب» .
٦٣	فائدة في ترجمة أبي الحَسَن المقدسي شيخ المُنذري .
٦٣	لَمَحَظَةٌ من إنصاف العلماء .
٦٣	اقتصارُ الأنصارِ على النقل من «الترغيب» لموضعٍ من موضعين .
٦٣	٤ - البوصيري .
٦٣	التعقيب على ما قاله الشيخ الأنصاري من أنَّ الألبانيَّ لم يُضَعِّف الحديثَ بعِلَّةِ الثلاثة التي ذَكَرَهَا البوصيريُّ ، وذكر سبب ذلك . . .
٦٤	نُبذة حول «صحيح ابن خزيمة» ، ومنهج مؤلفه - رحمه الله - .
٦٥	٥ - صَدِّيقُ حَسَن خان .
٦٥	٦ - محمد بن عبد الوهَّاب .
٦٥	٧ - أحمد بن يحيى النُّجَامي .
٦٦	٨ - محمد بشير السهسواني .
٦٦	في كتابه «صيانة الإنسان» ، وهو بتعليقات الشيخ الأنصاري ، فكيف يسكتُ عن الحديثِ هناك ، ويؤلِّف في تصحيحه هُنا؟
٦٧	ذَكَرَ مَنْ حَسَنَ الحديثِ مِنَ العلماء .
٦٩	ابن حجر ، والمقدسي ، والعراقي ، والدِّمَاطي .
٦٩	فما هو الجواب على تحسين هؤلاء الحفاظ؟
٧٠	بيانُ أنَّ علَمَ الحديثِ اجتِهَادِيٌّ .
٧٠	وعند الاختلافِ الحُكْمُ للحُجَّةِ والبرهان .
٧٠	نقل ما يؤيد ذلك عن ابن حجر .
٧٠	والحُجَّةُ في هذا الحديث مع مضعفٍ ؛ كما هو بيِّن .
٧١	هل الألبانيُّ شَنَّعَ وشَدَّدَ أم بيَّنَ وسَدَّدَ؟!

٧٣	تَمَّةٌ مهمَّةٌ .
٧٥	أولاً: حول عنوان رسالة الشيخ محمد بن عبد الوهاب .
٧٦	ثانياً: عطية العوفي ، بالفاء لا بالنون !!
٧٦	من تصحيفات رسالة «الانتصار» الطريفة !!
٧٦	هل تخفى نسبة «العوفي» على مُحَدِّث العصر؟!
٧٧	ثالثاً: الرواية بالمعنى من الحِفْظ .
٧٨	رابعاً: ما هو التوسُّلُ غير المشروع؟!
٧٨	التنبية على خطأ لغوي شائع .
٨٠	خامساً: حول النصّ الذي ذكره الإمام محمد بن عبد الوهاب .
٨٠	سادساً: إثبات أن ظاهر الحديث يستدلُّ به الخصومُ .
٨١	ذكر أدلةٍ تؤيِّدُ ذلك تماماً .
٨٣	هل نسبَ الألبانيُّ الإمامَ محمد بنَ عبد الوهَّابِ إلى التساهل في العقيدة؟!
٨٤	سابعاً: حول كتاب «التوحيد» لابن خزيمة .
٨٤	ذكر نُبَذَ عن منهجه في الرواة والمرويات .
٨٥	أمثلة ذلك .
٨٥	لم يَرَوْا ابنُ خزيمة الحديثَ ، إنما علَّقه تعليقاً .
٨٥	كلامٌ للشيخِ الأنصاريِّ يُوهمُ غيرَ ذلك .
٨٦	بِمِ أثبتَ ابنُ خزيمةَ صفةَ الوجهِ لله سبحانه؟
٨٧	ابنُ خزيمة يُضَعِّفُ عطيةً .
٨٧	ثامناً: مِن مناهج العلماء في الإعلال : الإعلالُ بالعلَّةِ الأقوى .
٨٩	سؤال وجواب .
٩٣	الخاتمة .

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكشف والتبيين

دار الهجرة للنشر والتوزيع